Saba Journal of Humanities and Social Sciences
مجلة سبأ للعلوم الإنسانية والاجتماعية

الشباب والوصم المجالي في الأحياء الصفيحية بالمغرب: مقاومة التهميش وتدبير الهوية- دراسة حالة "حي الواد" بمدينة سلا *

الباحث: يعقوب أمكاسو
جامعة بادوفا _ إيطاليا
amkassou11@gmail.com

Youth and Spatial Stigmatization in Moroccan Slums: Resisting Marginalization and Managing Identity- A Case Study of The "Hay El wad" in Salé City

Researcher: Yaakoub Amkassou
Università degli Studi di Padova- Italy.
amkassou11@gmail.com

تاريخ الاستلام: 01- 02- 2026 تاريخ القبول: 16- 04- 2026
Received: 01 -02- 2026 Accepted: 16- 04- 2026
ISSN (online): 3080-1648
DOI: https://doi.org/ 10.48185/sjhss.v2i6.1984

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة سوسيولوجية معمقة لظاهرة الوصم المجالي بوصفها بناء اجتماعياً يتشكل داخل الأحياء الصفيحية بالمغرب، مع التركيز على "حي الواد"[1]، كنموذج دال. وتنطلق الدراسة من فرضية مركزية مؤداها أن الوصم المجالي الذي يطال هذه الفضاءات الحضرية الهامشية لا يعد معطى طبيعياً أو انعكاساً مباشراً للهشاشة المادية فحسب، بل هو نتاج تفاعل معقد ومتداخل بين مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين والمؤسساتيين. وتشمل هذه الفاعلين المؤسسات الرسمية، والفاعلين غير الرسميين، ووسائل الإعلام، فضلاً عن الأجهزة الأمنية، حيث تسهم جميعها—بدرجات متفاوتة وبشكل مباشر أو غير مباشر— في إنتاج وإعادة إنتاج صور نمطية سلبية ترسخ هذا الوصم وتضفي عليه طابعاً شبه بنيوي. نظرياً، تستند الدراسة إلى المقاربة البنائية التي تنظر إلى الواقع الاجتماعي باعتباره نتاجاً لعمليات التفاعل والتأويل، كما تستلهم من السوسيولوجيا التفاعلية، خاصة المنظور البرغماتي، في تحليل آليات بناء الوصم وتمثلاته اليومية داخل التفاعلات الاجتماعية. أما على المستوى المنهجي، فقد تم اعتماد مقاربة نوعية ارتكزت على إجراء مقابلات معمقة مع عينة من ساكنة الحي، مع إيلاء اهتمام خاص لفئة الشباب بصفتها الأكثر تعرضاً لتجليات الوصم والأكثر تفاعلاً معه. كما تسعى الدراسة إلى استكشاف إستراتيجيات المقاومة الاجتماعية التي يطورها الشباب في مواجهة مختلف أشكال التمييز والإقصاء الرمزي المرتبط بالانتماء المجالي، وذلك من خلال تحليل ممارساتهم اليومية وخطاباتهم، بما يكشف عن ديناميات التفاوض وإعادة بناء الهوية داخل سياق حضري موسوم بالهشاشة والتهميش.

الكلمات المفتاحية : الوصم الاجتماعي، الوصم المجالي، الأحياء الصفيحية، الشباب ، حي الواد.

Abstract

This study aims to provide an in-depth sociological analysis of spatial stigma as a form of social construction within slum neighborhoods in Morocco, with a particular focus on Hay Al Oued as a representative case. The study is grounded in a central hypothesis that spatial stigma affecting these marginalized urban spaces is not a natural given nor merely a direct reflection of material deprivation; rather, it is the outcome of a complex and intertwined interaction among various social and institutional actors.

* يستند هذا البحث إلى رسالة ماجستير أعدّها الباحث يعقوب أمكاسو بعنوان: (الجنوح كبناء اجتماعي في الأحياء الهامشية وأثرها على الهوية الاجتماعية لدى الشباب " حي الواد بمدينة سلا نموذجا). قُدّمت إلى كلية علوم التربية_ جامعة محمد الخامس_ الرباط لنيل شهادة الماجيستير سنة 2019.

[1] يعدُّ حي الواد الاسم المتداول اجتماعيا الذي أطلقه سكان مدينة سلا على هذا المجال، في حين تشير إليه الوثائق الرسمية للدولة باسم "حي القدس"، وقد احتفظنا على اسم " حي الواد"؛ لما له من دلالات سوسيولوجية عميقة، تعكس تمثلات الساكنة لهذا الفضاء. إذ يطلق سكان الحي والأحياء المجاورة هذه التسمية استنادا إلى وجود مجرى مائي سابق (واد) كان يمر عبر هذا المجال قبل أن تتم عملية استيطانه.

للاقتباس: أمكاسو، يعقوب. (2026). الشباب والوصم المجالي في الأحياء الصفيحية بالمغرب: مقاومة التهميش وتدبير الهوية- دراسة حالة "حي الواد" بمدينة سلا، *مجلة سبأ للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج2، ع(6): 1- 26

Cite this article as: Amkassou, Yaakoub. (2026). Youth and Spatial Stigmatization in Moroccan Slums: Resisting Marginalization and Managing Identity- A Case Study of The "Hay El wad" in Salé City. Saba Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 2, Issue (6), Pages: 1- 26

These include formal institutions, informal actors, the media, as well as security agencies, all of which contribute—directly or indirectly—to the production and reproduction of negative stereotypes that reinforce this stigma and give it a quasi-structural character. Theoretically, the study draws on the constructionist approach, which views social reality as the product of ongoing processes of interaction and interpretation. It also builds on interactionist sociology, particularly the Goffmanian perspective, to analyze the mechanisms through which stigma is constructed and expressed in everyday social interactions. Methodologically, the study adopts a qualitative approach based on in-depth interviews conducted with residents of the neighborhood, with particular attention given to youth as the group most exposed to stigma and most actively engaged with it. The study further seeks to explore the forms of social resistance developed by young people in response to various forms of discrimination and symbolic exclusion associated with spatial belonging. This is achieved through an analysis of their everyday practices and discourses, highlighting the dynamics of negotiation and identity reconstruction within a marginalized and stigmatized urban context.

Keywords: Social stigma, spatial stigma, Slums, youth, . Labeling Space.

المقدمة:

عرف المغرب، شأنه في ذلك شأن العديد من البلدان التي خضعت للاستعمار، ظاهرة التحضر التي ارتبطت بشكل وثيق بالتدخل الاستعماري الأجنبي الذي أسهم فيما يبدو على خلخلة البنيات التقليدية للمجتمع المحلي. وقد نتج عن هذا التدخل الاستعماري بالنسبة للمغرب بروز نمط من التحضر وصفه الباحث الفرنسي جون فرانسوا تورين(Jean-François Troin) بكونه "تحضر انتقالي *Urbanisation transitoire* " لم تسبقه عملية تصنيع ممنهجة، ولم يكن نتيجة لمسار داخلي من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(Troin,2003,P 86) . لقد أفضى هذا التحضر المفروض على المغرب والفاقد للجذور البنيوية المحلية، عن ظهور بنيات عمرانية حضرية هامشية، تجسدت في ما يعرف بالأحياء الصفيحية على أطراف المدن الكبرى كالرباط، الدار البيضاء وسلا كمظهر من مظاهر التوسع الحضري غير المتوازن. وبداية من ثلاثي نيات القرن العشرين، ستعرف هذه المدن الحضرية الكبرى نزوحاً كبيرا للساكنة القروية المقتلعة أساساً من أريافها وقراها، سواء للعمل أو الدراسة أو تحسين الظروف المعيشية. وسرعان ما أدى النمو الديمغرافي وتزايد السكان في هذه المجالات الفقيرة إلى قيام الخيام والأكواخ وبيوت الصفيح، و قد تحولت تلك التجمعات الهشة والمؤقتة إلى مدن عشوائية ومخيفة(المالكي ع،2016،صفحة 91–105).

تمثل الأحياء الصفيحية الواقعة على الأطراف الحضرية لمدينة سلا، والتي تشمل كل من حي القرية، دوار حلالة، حي الانبعاث وحي الواد، نماذج صارخة على أشكال العمران الهامشي في هذه المدينة، إذ تشتمل هذه الأحياء على مساكن يفتقد أغلبها إلى البناء العمراني الصلب، مثل: الإسمنت والفولاذ، وغالبا ما تَشيد باستخدام مواد معاد تدويرها كالقصدير والخشب؛ نتيجة للتكلفة الباهظة للعمران النظامي، وغياب أيضاً للدعم الكافي من الجهات الرسمية، إلى جانب أن السلطات تتعامل أحياناً مع هذه الظاهرة بنوع من التساهل المؤقت أو بسياسات تحكم غير فعالة، مما يفضي إلى استمرار تدفق الساكنة إلى هذه الأحياء بوتائر أكبر تفوق قدرة بناها التحتية وخدماتها الأساسية.

وتتميز الأحياء الصفيحية بمجموعة من الخصائص التي تجعل ظروف الحياة فيها كما يقول "لويك واكونت" متشابهة وعارية ومأساوية وعنيفة (1280–1270.wacquant,2006,p)، إذ ترتبط صورة الحي الصفيحي بالبؤس والهجرة وانعدام الأمن؛ لأنه يمثل أسوء أشكال العمران على مستوى التراتبية الحضرية وحالة شادة تحيد عن الشكل

التنظيمي للمدينة الحضرية، مادامت هذه الأخيرة تعتبر مجالاً للتنظيم وإنتاج الخيرات والارتقاء الاجتماعي. ولا تقتصر هذه الخصائص على الحي الصفيحي ذاته فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الصورة النمطية والسلبية التي تنسج حوله، فالحي الصفيحي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمظاهر الجريمة والعنف والسلوكيات المنحرفة، مما يزيد من وصمة العزل الاجتماعي المفروضة على ساكنة هذه الأحياء.

لم يكن "حي الواد" مجال دراستنا بمنأى عن هذه الصورة النمطية– السلبية التي كثيرا ما تلصق بالأحياء الصفيحية في المغرب. فقد ارتبط اسمه في المتخيل الجمعي بعدد من التعبيرات الطوبونيمية المحملة بدلالات العزل الاجتماعي والوصم الرمزي، من قبيل: "الحي الخطير"، "البؤرة السوداء"، "الضاية"، و"القاع". وقد تم رصد هذه التسميات بشكل مباشر من خلال الشهادات التي تم جمعها أثناء البحث الميداني، سواء داخل حي الواد نفسه، والتي يعترف بها ساكنته أنفسهم أو في الأحياء المجاورة له، والتي تصنف هذا الحي في الدرجة الأولى من الخطر. وتظهر المعاينة الميدانية أيضاً أن هذه الصور السلبية لا تقتصر على ساكنة الحي أو الأحياء المجاورة فحسب، بل تتعداهم لتستقر أيضا في وعي جزء كبير من ساكنة مدينة الرباط، وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول الأسباب البنيوية والرمزية التي تجعل من هذا الحي موضوعا لتمثلات نمطية وسلبية راسخة في المخيال الحضري المشترك.

انطلاقاً من هذا المعطى، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال مركزي: كيف يتم إنتاج الوصم السوسيو–مجالي في الأحياء الصفيحية بالمغرب؟ ومن هم الفاعلون الاجتماعيون والمؤسساتيون الذين يساهمون في إنتاج هذا الوصم، وإعادة إنتاجه داخل الفضاء المجالي؟ وعلى خلاف العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الوصم المجالي كظاهرة معطاة مسبقا، وتتجلى بشكل واضح في الواقع، فإن هذه الدراسة تسعى إلى فهم الصيرورة التي يتم من خلالها بناء هذا الوصم، سواء في أبعاده المجالية أو الاجتماعية. ويتم ذلك عبر تحليل ديناميات التفاعل المعقدة بين مختلف القوى الفاعلة داخل الحي، بما في ذلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، الأفراد، والشبكا ت الاجتماعية، والتي تسهم بدرجات متفاوتة، وبأشكال مباشرة أو غير مباشرة، في تكريس هذا الوصم وتعزيزه.

كما أن هذه الدراسة تتجاوز مجرد الوقوف عند آليات إنتاج الوصم السوسيو–مجالي؛ لتعنى أيضا بتحليل الآثار المترتبة عنه، خاصة فيما يتعلق بتأثيراته على الساكنة، مع تركيز خاص على فئة الشباب. وتسعى إلى استكشاف الإستراتيجيات التي يطورها هؤلاء الشباب في مواجهة هذا الوصم، سواء من خلال مقاومته أو التعايش معه.

أولاً : المدخل النظري والإطار المنهجي للدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على إطار نظري وأداة منهجية بحثية، وهما كالتالي :

1_ السوسيولوجيا البراغماتية (Sociologie pragmatique)

تعرف السوسيولوجيا البراغماتية بأ نها توجه سوسيولوجي يعنى بوصف وتحليل الكيفية التي يسمي من خلالها الفاعلون الاجتماعيون، بأنفسهم، الموجودات التي تشكّل محيطهم الاجتماعي. (Boltanski,thevenot,1991,p.98).

بعبارة أخرى، تنطلق هذه المقاربة من التجربة الاجتماعية للفاعلين وخطاباتهم اليومية، بوصفها مدخلاً أساسياً لفهم المعنى الذي يضفونه على وجودهم داخل الفضاء الاجتماعي. تكمن أهمية هذه المقاربة في كونها تركز على الخطابات والممارسات

اليومية للفاعلين، وإتاحة ها مش أوسع للتعبير عن ذواتهم وتجاربهم، بدلًا من اختزالهم في بنيات أو قوى اجتماعية كبرى. وعلى هذا الأساس فهي لا تعطي الأولوية للتفسيرات البنيوية بقدر ما تركز على قدرة الأفراد على إنتاج المعنى من خلال تفاعلاتهم وتجاربهم اليومية.

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على هذه المقاربة، وركزنا بشكل كبير على الكلمات والمفردات المتداولة في الحياة اليومية للساكنة، والتي شكلت بالنسبة لنا مخزونا دلاليًّا كافيا يعكس مخيالًا جماعيا يتأسس على الارتباط الحميمي والانتماء إلى المجال_ الحي، وتبرز من خلاله حقيقة واقعهم الاجتماعي. وبالنظر إلى القيمة المعرفية التي تكتسيها "لغة الحياة اليومية" في هذه الدراسة، فإننا بهذا التوجه نكون قد انخرطنا بشكل مباشر ضمن تصور منهجي ونظري، يتجاوز ذلك الفصل الإبستمولوجي الصارم بين ما يسمى بـ"السوسيولوجيا العالمة" و"السوسيولوجيا العامية"؛ فينظر إلى الأولى بصفتها نتاج "معرفة حقيقية"، في حين تُختزل الثانية في "كلام فارغ" أو "شهادات غير موثوقة". على العكس، ما يقوله الناس في حياتهم اليومية يحمل كثافة دلالية، ويعبر عن حقيقة اجتماعية مركّبة؛ فخطابهم ليس بريئا أو عديم المعنى، بل يشكّل المرجع الأول لفهم الواقع الاجتماعي للأحياء الصفيحية. فالناس في مثل هذه الفضاءات الهامشية كما يقول ديدي لابيروني يعيشون وهم يتكلمون ويتكلمون وهم يعيشون (Lapeyronnie,2008,p.58).

2_ المقاربة البنائية

اعتمدنا كذلك في هذه الدراسة على المقاربة البنائية كما صاغها كل من هربرت بلومر (Herbert Blumer) ولوران ريوو (Laurent Rieutort). نظرا لما تتيحه من أدوات تحليلية لفهم صيرورات البناء الاجتماعي للوصم داخل الفضاءات الحضرية الهامشية. وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة في تحليل المشكلات الاجتماعية؛ لكونها تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن المشكلات الاجتماعية لا تعطى بشكل موضوعي أو تلقائي، وإنما تتشكل ضمن سيرورة بنائية جماعية ترتكز على التفاعلات الاجتماعية والتصورات المشتركة بين الفاعلين.

وفي هذا السياق، يؤكد هربرت بلومر أن المشكلة الاجتماعية ليست معطى جاهزا أو حالة واقعية بديهية، بل هي نتاج لسلسلة من المراحل التي تتبلور تدريجيا داخل المجتمع (Blumer,2004,P 185–199). وقد حدد بلومر هذه المراحل في أربعة خطوات رئيسية:

_ الاعتراف الأولي بالمشكلة: حيث يتم إدراك الظاهرة من قبل فاعلين أو مجموعات اجتماعية معينة على أنها وضعية غير طبيعية أو مثيرة للقلق، تستدعي الانتباه والمعالجة.

_ الاعتراف العام والسياسي: أي انتقال المشكلة من الوعي الفردي أو الفئوي إلى الفضاء العمومي، لتعترف بها كمشكلة اجتماعية تتطلب تدخلًا من طرف صناع القرار ومؤسسات الدولة.

– النقاش العمومي والصراع المجتمعي: وهي مرحلة تشهد تفاعلًا متعدد الأطراف حول طبيعة المشكلة، مدى مشروعيتها، وحدّتها، وغالبا ما ترافقها تباينات في وجهات النظر حول أسبابها وخطورتها.

_ تحليل الأسباب والتفسيرات: إذ تطرح خلال هذه المرحلة تفسيرات متعددة لجذور المشكلة وطبيعتها، سواء كانت اقتصادية، ثقافية، سوسيولوجية أو سياسية، وهو ما يمهد لتحديد طبيعة التدخلات الممكنة لمعالجتها.

تشير هذه المقاربة إلى أن تحول قضية ما، من شأن خاص إلى شأن عام، يقتضي تطور عملية اجتماعية وسياسية معقدة، تنخرط فيها أطراف متعددة مثل وسائل الإعلام، والمسؤولين الحكوميين، والخبراء، وجماعات الضغط والمصالح الخاصة. وغالبا ما تثار خلافات لا تتعلق فقط بتحديد ما إذا كانت القضية تستحق أن تعتبر مشكلة عامة، وإنما أيضا بكيفية فهمها وتشخيصها واقتراح سبل التعامل معها. وتكتسي هذه الدينامية أهمية نظرية خاصة ، إذ تعدّ محورية في عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المشكلات الاجتماعية، حيث إن الاعتراف بها داخل البنية المؤسسية للمجتمع يمنحها نوعا من الشرعية الاجتماعية والسياسية، وهو ما يفتح الباب أمام معالجتها ضمن الأطر التنظيمية والسياسات العمومية.

وانطلاقًا من هذا التصور النظري الذي يعد الظاهرة الاجتماعية نتاجا لبناء اجتماعي جماعي تسهم في تشكّله وتكوينه مجموعة من الفواعل، فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى مقاربة صيرورة إنتاج الوصم المجالي داخل الأحياء الصفيحية، بصفتها نتيجة لتفاعلات معقّدة بين فاعلين اجتماعيين ومؤسساتيين. ويقوم هذا التحليل على فرضية مركزية مفادها أن الوصم لا يفهم فقط بوصفه انعكاسا تلقائيا لهشاشة عمرانية أو اقتصادية، بل بوصفه نتاجا لتدخلات متعددة الأطراف، تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ترسيخ صورة نمطية سلبية حول هذه الفضاءات وساكنتها. وسنعمل في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة على تفصيل طبيعة هؤلاء الفاعلين والمتدخلين الاجتماعيين، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الرسمية، أو الإعلام، أو بعض الفاعلين المدنيين، أو حتى الناس العاديين، وذلك بهدف تفكيك الميكانيزمات التي تفضي إلى تشكّل هذا الوصم، وتتبع آليات انتشاره داخل الحقل المجالي والاجتماعي.

3_ المقابلة نصف الموجهة كأداة للبحث

انطلاقًا من التوجه المنهجي الذي بدا لنا الأنسب لمقاربة الواقع الاجتماعي موضوع الدراسة، تم اعتماد تقنية المقابلات نصف الموجهة؛ لما تتميز به من مرونة وقدرة عالية على التكيف مع السياقات الاجتماعية المتنوعة التي قد يواجهها الباحث في الميدان. فهذه الأداة تتيح إمكانيات تفاعلية تسهم في تعميق الفهم، وتسمح للباحث بإعادة بناء دليل المقابلة بطريقة دينامية، تتلاءم مع الشروط الموضوعية والظروف الميدانية المتغيرة.

بما أن اختيار الأدوات المنهجية لتحليل المعطيات الميدانية لا يفصل عن القناعات العلمية والعملية للباحث، ولا عن الأطر النظرية التي يتبناها. فإننا في هذه الدراسة اختيارنا لتحليل المعطيات التي تم جمعها على تقنية التحليل الموضوعاتي (*l'analyse thématique*)، بالنظر إلى ما حظيت به هذه المقاربة من اهتمام متزايد في أوساط الباحثين في مجالي السوسيولوجيا وعلم النفس، بوصفها أداة تحليلية فعالة في الكشف عن الأنماط والمعاني الكامنة في الخطابات والتجارب الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن اعتمادنا لهذه الأداة التحليلية لم يكن بشكل تقني أو نمطي جامد، بل سعينا إلى توظيفها بطريقة منفتحة ومرنة، تتيح إمكانية الاستفادة من تصورات نظرية متقاطعة، سواء من المقاربات البنيوية أو من التيارات التفاعلية الرمزية، وذلك دون أن يتعارض ذلك مع منطق التحليل الموضوعاتي، الذي يسمح بدمج قراءات متعددة تعزز من عمق التحليل وثرائه التفسيري. من خلال تحليل المعطيات الميدانية، تبين لنا أن أقوال وتعبيرات "الشباب الصفيحي" — في عدد من الحالات والسياقات تحمل في طياتها دلالات عميقة ومعان كثيفة تُغني أحياناً عن أي تدخل تحليلي مباشر. فبعض هذه التعبيرات جاءت مشحونة برمزية قوية، تنبع من التجربةً الاجتماعية القاسية التي يعيشها هؤلاء الشباب،

وتعكس واقعا معيشا لا يحتاج إلى وساطة تأويلية كبيرة، بقدر ما يتطلب إنصاتا دقيقا ومحاولة لفهم اللغة التي يصوغ بها الفاعلون الاجتماعيون واقعهم. ولعل ما يميز هذا الخطاب هو أنه لا يوفّر فقط مادة للتحليل، بل يمكن اعتباره في حد ذاته موضوعا للتحليل السوسيولوجي؛ أي أن الخطاب اليومي للشباب المهمشين يمكن أن يتحول إلى مدخل نظري لفهم البنية الاجتماعية والرمزية للهوامش الحضرية.

وفي إطار اعتمادنا على التحليل الموضوعاتي، عملنا على تفكيك هذا الخطاب من خلال المقابلات التي أجريناها؛ وذلك عبر مقاربة منهجية ترتكز على تقطيع عمودي للمضامين، حيث ركّزنا اهتمامنا على الموضوعات المحورية التي تكررت في مختلف المقابلات، دون التقيد بالتسلسل السردي أو الانسجام الداخلي الخاص بكل مقابلة على حدة. لقد سعينا إلى إحداث انسجام موضوعاتي شامل بين مجموع المقابلات، ما أتاح لنا إمكانية بناء تصنيف موضوعي قائم على التقاطعات والتيمات المشتركة.

وقد تم اعتماد خطوات محددة في عملية التحليل الموضوعاتي، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

_ القراءة الأولية لجميع المقابلات على حدة، بهدف الإلمام العام بالمضامين.

_ رصد الموضوعات الأساسية والثانوية (*thèmes*)، وتحديد الكلمات المفتاحية والتعبيرات البارزة.

_ تصنيف التيمات ضمن وحدات موضوعاتية رئيسية وأخرى فرعية، مع تمييز كل منها بحسب تكرارها أو دلالتها.

_ تثبيت أقوال المبحوثين باللغة الدارجة المغربية، حفاظًا على حمولة الألفاظ الأصلية وقوتها التعبيرية، لما لها من دلالة اجتماعية وثقافية عميقة.

_ تسجيل المعطيات المرجعية لكل مقابلة (سن المبحوث، مستواه الدراسي، جنسه، والمجال الجغرافي الذي أجريت فيه المقابلة)، لضمان سياقية التحليل وربط الخطاب بخصوصية التجربة الفردية.

4_ عوائق الولوج الميداني: الحذر الاجتماعي كمحدد للعلاقة بين الباحث والمبحوث

يعدّ الولوج إلى الحي الصفيحي بمدينة سلا تجربة ميدانية مليئة بالتحديات، حيث مثّل بالنسبة لنا كباحثين مغامرة حقيقية؛ نظرا لطبيعة السياق الاجتماعي المحلي الذي يتسم بالحذر الشديد تجاه الغرباء. فقد لاحظنا منذ البداية أن ساكنة الحي الصفيحي تتوجس من كل من لا ينتمي إلى المجال، لاسيما عندما يتعلق الأمر بباحث يقوم بدراسة اجتماعية ميدانية، إذ ارتبط حضورنا لديهم بجهات رسمية أو أمنية، ما أدى إلى تحفظ واضح في التعامل معنا، وغياب للترحيب أو الانفتاح التلقائي. رغم محاولاتنا المتكررة لشرح أهداف البحث وطبيعته لكل مشارك على حدة، استمرت فئة من الساكنة في التعامل بحذر شديد، حيث اتسمت أجوبتهم أحياناً بالتحفظ أو الإحالة إلى قوى خارجة عن إرادتهم، ما شكّل نوعاً من التهرب من تقديم المعلومات الدقيقة. وقد تبين لنا، مع توالي أيام البحث وتعمق العلاقة مع بعض المشاركين، أن مستوى الصراحة والارتياح يرتفع حين لا يتم تسجيل ما يقال بشكل مباشر، وهو ما دفعنا إلى الاقتصار لاحقاً على تدوين المعطيات العامة في مفكرة خاصة حفاظاً على العلاقة التفاعلية مع المبحوثين.

ومن خلال هذه التجربة، اتضح أن الصعوبات الأساسية التي يواجهها الباحث في مثل هذه المجالات ليست معرفية أو منهجية فحسب، بل هي في جوهرها عوائق اجتماعية وثقافية تتمثل في الحذر والتوجس من الغريب، وهو ما يتطلب

من الباحث حساسية ميدانية عالية وفهماً عميقاً لطبيعة المجال. وقد ظلت هذه الأجواء المتسمة بالحيطة والشك ملازمة لمسار البحث، لا سيما خلال إجراء المقابلات مع فئة الشباب، الذ ين شكّلوا محور الدراسة.

لضمان ثقة المشاركين في هذه الدراسة؛ حرصنا أن يكون اتصالنا بالمستجوبين غير رسمي عبر الأحاديث العابرة والجلوس معهم في المقاهي المتاخمة للحي، وهو الأمر الذي مكننا في مرحلة ثانية من إعداد دليل " المقابلة نصف موجهة " بناء على المعطيات ا لتي جمعناها في مرحلة الاستكشاف، وقد ادركنا أيضاً من خلال هذه المعاينة الميدانية لمدة خمسة أشهر داخل المجال بأهمية خطاب ولغة الحياة اليومية، ولذلك فقد حرصنا على الإنصات بشكل كبير إلى كل كلمة يقولها هؤلاء الشباب وما يعيشونه في حياتهم اليومية وكل ما له صلة وثيقة بتفاعلاتهم مع بعضهم البعض وقد تم إجراء المقابلات بشكل رئيسي في مقاهي مجاورة لحي الواد أو في بعض الأماكن الآمنة التي تم الاتفاق عليها مع المستجوبين، وذلك لضمان بيئة مناسبة تجمع بين الخصوصية والأمان.ومن بين أهم الإستراتيجيات التي ساعدتنا على توسيع دائرة المشاركين، استخدمنا ما يعرف باستراتيجية "كرة الثلج"، حيث يقوم كل مستجيب بتوجيه الباحث إلى مستجيب آخر، مما يتيح الوصول إلى شبكات أوسع من الشباب داخل الحي وخارجه.

وقد شملت الدراسة عينة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة، تم تقسيمهم إلى فئتين رئيسيتين:

- الفئة الأولى تضم حوالي 15 مشاركًا (10 ذكور و5 إناث) يقيمون في حي الواد.
- أما الفئة الثانية فتتألف من 15 شباب ذكور ينتمون إلى الأحياء المجاورة، خاصة حي تابريكيت، حي الرحمة، حي والحوات .

قبل الخوض في تحليل سيرورة الوصم المجالي للأحياء الصفيحية واستكشاف آثاره على الساكنة، من الضروري أولًا التوقف عند السياق التاريخي والاجتماعي الذي أفرز هذه الأحياء الهامشية. إذ إنّ فهم تطور التحضر في المغرب وبروز السكن غير النظامي، بما يحمله من خصائص عمرانية واقتصادية ومجالية خاصة، يعدّ مدخلًا أساسا لفهم طبيعة النظرة المجتمعية لهذه الفضاءات، والتمثلات السلبية الملازمة لها. بناء عليه، سنخصص المبحث التالي لاستعراض الديناميات الكبرى التي رافقت صيرورة التحضر ونشأة الأحياء الصفيحية في المغرب، مع التركيز على التحولات الحضرية التي عرفتها مدينة سلا، والتي تشكل الحاضنة المكانية للدراسة.

ثانياً: صيرورة التحضر وبروز الأحياء الصفيحية بالمغرب

يختلف مسار التحضر في البلدان النامية، ومنها المغرب، اختلافًا جوهريا عن المسار التاريخي الطبيعي الذي شهده التحضر في الدول الصناعية. فإذا كان التحضر في هده الأخيرة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالثورة الصناعية وما صاحبها من تحولات عميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن ظاهرة التحضر في المغرب جاءت كنتاج لظروف تاريخية خاصة ومغايرة، إذ لم ينبع من ديناميَّة داخلية متسقة ومستدامة، بل تجسد كنسخة مقلدة وغير متجانسة للمدن الصناعية، غابت فيها المقومات البنيوية للتحديث والتنمية الذاتية. في هذا السياق يرى الباحث المغربي زيان بوشنقاتي أن الخصوصية المميزة لمسار التحضر في المغرب تتمثل في عنصرين رئيسيين: أولهما، أن المغرب لم يشهد قطّ تطورا صناعيا قائما على الذات، قادرا على إحداث ديناميكية اقتصادية مستدامة تخلق فرص عمل وتحفز النمو الحضري، وثانيهما، أن التوسع الحضري كان مترتبا بشكل أساسي على تفكك البنيات الاجتماعية القروية التي أدت إلى موجات هجرة ريفية مكثفة نحو

المدن الكبرى)بوشنفاتي،1980،صفحة 48) وهو نفس الأمر الذي ذهب إليه كذلك الباحث المغربي عبدالرحمان المالكي، الذي يرى أن الغزو الأوروبي للمغرب في بداياته اتسم بأبعاد اقتصادية وتجارية بحتة، شملت سياسات مثل حرية التصدير، حرية التبادل التجاري، والإعفاء من الضرائب الجمركية؛ وقد خلفت هذه السياسات انعكاسات سلبية عميقة على بنية المجتمع المغربي التقليدية، حيث ساهمت في إضعاف التوازنات والأنساق الاقتصادية والاجتماعية القائمة (المالكي ع.،2016،صفحة 96).

لقد دخل المستعمر المغرب حاملاً أهدافاً أيديولوجية استعمارية، لم تكن تنشد في جوهرها إعادة بناء أو إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع المغرب؛ بل كان تركيزه الأساسي منصبا على استغلال الموارد الاقتصادية للبلاد. وغياب هذه الرؤية في استراتيجية الاستعمار شكّل عاملاً حاسما في عدم ظهور تحضر ذاتي ومتجذر في التطورات الداخلية للمجتمع المغربي، بل على العكس، نشأ نمط تحضر مشوه، مفروض من الخارج، لا يعكس عمق التحولات المجتمعية الحقيقية. ويتناغم هذا التوصيف مع ما ذهب إليه الباحث جاك بيرك، الذي يرى أن الظاهرة الحضرية في المغرب تمثل نموذجا نسبيا مفروضا خارجيا، يفتقر إلى التحول الجذري في بنية الفكر والتنظيم الاجتماعي(Berque 127J,1974,P) وقد سعت السياسة الاستعمارية الفرنسية على ثنائية حادة بين المركز والهامش، مثل المدينة مقابل القرية، الساحل مقابل الجبل، والعربي مقابل الأمازيغي، ولم تكن هذه الثنائيات مجرد مفاهيم تحليلية، بل كانت أدوات عملية استخدمها المستعمر لإعادة تشكيل المجال وفق منطق الهيمنة والسيطرة. في هذا السياق، تم إفراغ المدن المغربية العتيقة من محتوا ها الرمزي والاجتماعي تدريجيا، عبر عزلها وتهميشها، في حين شيدت "مدن أوروبية" حديثة مجاورة لها. كما تمت إعادة إنتاج حضرية هجينة، استخدمت المساحات المحيطة بالمدن لإسكان العمال والفقراء والمهاجرين القرويين، الذين تدفقوا إليها نتيجة سياسات الإفقار الممنهج التي طالت البوادي المغربية.

لم تكن هذه الأحياء الصفيحية في المغرب نتيجة لسياسات الاستعمار المباشرة فحسب، بل كانت أيضاً ثمرة لاختلالات مستمرة في السياسات الحضرية لما بعد الاستقلال. فالدولة المغربية بعد الاستقلال لم تعالج جذور الظاهرة بشكل جذري، بل اعتمدت غا لبا على برامج ظرفية ترقيعية، مما تسبب في استمرار توسع الأحياء الصفيحية وتعقيد بنيتها الاجتماعية والعمرانية، وبقاء هذا التوسع علامة على إرث التحضر المشوه الذي تركه الاستعمار في المجال الحضري المغربي.

1 _نشأة الأحياء الصفيحية وتشكلها بالمغرب

ترجع بعض الدراسات و الأبحاث ظهور أول "حي هامشي" في المغرب إلى سنة 1920 بالدار البيضاء، وهذا التاريخ يصادف تاريخ بداية العمل في تشييد معمل بما يسمى بالصخور السوداء (Bourqia R,1993,P134) حيث كان عمال البناء والمأجورين المهاجرين من القرى الذين لم يكن لهم مأوى أول من استقر في أحياء سميت بـ "كاريير سنطرال" و هي عبارة عن أكواخ من الخشب والقصدير. كما يعد البحث الذي أشرف عليه الباحث روبير مونطاني حول "نشأة البروليتاريا المغربية" من أهم الدراسات التي تسلط الضوء على جذور هذه الظاهرة الاجتماعية الحديثة في المدن الحضرية بالمغرب. لقد ركز مونطاني على فهم الطبقة الاجتماعية الجديدة التي أنتجها التصنيع والتحديث الاستعماري، معتمداً على معطيات جمعها مراقبون مدنيون وضباط شؤون أهلية خلال فترة الاستعمار. وقد رأى روبرت مونطاني أن إدماج المهاجرين الريفيين في الحياة الحضرية والثقافة الغربية يجب أن يمر عبر إسكانهم في أحياء إثنية (Ethnic Neighborhoods) جديدة، بحيث تُحافظ هذه الأحياء على استمرار الثقافة القروية الأصلية، التي تتميز بغناها

الأخلاقي وإسهامها في حفظ الأمن والنظام العام داخل هذه المجتمعات الحضرية الناشئة (Montagne 192R,1948,P).

ستعيد الدولة المغربية، بعيد الاستقلال في عام 1956 ومن خلال عدة مخططات، تحديد سياساتها تجاه دور الصفيح، خصوصاً بعد الاضطرابات الشعبية الحضرية التي شهدتها العديد من المدن المغربية (1981 و1984 و1990)، والتي دفعت السلطة الحاكمة إلى إعادة النظر بشكل عميق في سياسات التخطيط الحضري. في هذا السياق، ستولد برامج التنمية المحلية، التي اهتمت في البداية بثلاث مدن (الرباط، القنيطرة، ومكناس)، وستتعزز الإرادة للقضاء على دور الصفيح، مع إنشاء «الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق» في عام 1984، ووصول حكومة التناوب_ 1998–2002_(ياسني، ي،2020،صفحة.61) وخلال فترة السبعينات، وبالتحديد بين سنتي 1973 و1977، بلغت الهجرة القروية ذروتها، وهو ما تزامن مع تبني المغرب لعدة سياسات عمومية ضمن إطار التخطيط العمراني، أبرزها المخطط الخماسي 1973–1977. هذا المخطط مثل قطيعة مع الإستراتيجيات السابقة، حيث سعى إلى توجيه التنمية الحضرية بإطلاق تصاميم مديرية للتهيئة العمرانية وتوسيع المجالات الحضرية، إضافة إلى برامج تعميم المخططات المديرية على التجمعات الحضرية الكبرى. كما تم إنشاء مؤسسات جهوية للبناء والتجهيز بهدف تنظيم التوسع الحضري والاستجابة لمتطلبات التنمية العمرانية. وفي هذه السنوات ستحدث كذلك تغيرات اجتماعية واقتصادية هامة، حيث ستتوالى سنوات الجفاف، الشيء الذي فجر مداً هجروياً قروياًلم يسبق له نظير. بناء على ذلك فقد انتهت مختلف التقديرات في نهاية الثمانينات من القرن العشرين إلى أن حوالي 270.000 نسمة من القرويين يهاجرون من البادية نحو المدينة. و تبين من نتائج إحصاء 1994 أن الهجرة القروية تعرف باستمرار كثافة كبرى، و هكذا فإن 225.432، قروياً انتقلوا إلى المدينة و يسكن أغلبهم في الأحياء الهامشية. (المالكي ع، 2015،صفحة 122)

خلال الألفية الثالثة، و في إطار سياستها العمومية، أطلقت الدولة برنامج "مدن بدون صفيح" في العام 2004 بغلاف مالي يناهز 32 مليار درهم من أجل القضاء كلياً على مدن الصفيح في المدن، وتمكين 400388 ألف أسرة معنية بهذه الظاهرة من الولوج للسكن اللائق. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2015، تم الإعلان عن 55 مدينة بدون صفيح من بين 85 مدينة. وبلغت نسبة الأسر المقيمة في مدن الصفيح التي حصلت على سكن لائق، أو المعنية بمشاريع يجري حالياً تنفيذها، 82 في المئة من هؤلاء السكان.(رشيق،2019،ص.11–28)

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة المغربية للحدّ من انتشار السكن الصفيحي، فإنها ظلت رهينة لمقاربات تقنية وظرفية لم تعالج جذور الإشكال. وقد شكّل برنامج مدن بدون صفيح، أبرز محاولة وطنية لتقليص عدد هذه الأحياء، حيث أعلنت السلطات عن عزمها القضاء النهائي عليها. غير أن الواقع أظهر محدودية هذه التدخلات، خاصة في ظل ضعف المواكبة الاجتماعية والاقتصادية، وغياب رؤية عمرانية مندمجة. وتفيد بعض التقارير الرسمية الصادرة سنة 2024 بوجود حوالي 120 ألف وحدة سكنية صفيحية ما تزال قائمة، وهو رقم مرشح للارتفاع إذا ما أُخذت بعين الاعتبار المناطق غير المصرح بها. إن استمرار هذه الأحياء يكشف عن مفارقة عميقة في السياسات الحضرية المغربية: فمن جهة، هناك خطاب رسمي يسعى إلى إظهار التقدّم في محاربة السكن غير اللائق، ومن جهة أخرى، هناك واقع اجتماعي ومجالي يكرس إعادة إنتاج نفس أشكال الهشاشة، وبالتالي استمرار نفس دوائر الوصم المجالي والاجتماعي التي تعاني منها ساكنة هذه الفضاءات إلى اليوم.

2_نشأة حي الواد بمدينة سلا وخصائه المرفولوجية

يعتبر حي الواد من الأحياء ذات الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الهشة المتواجدة ضمن النسيج الحضري لمدينة سلا. تعطي الزيارة الأولى للحي انطباعا متناقضا بين مظهره الخارجي ونظامه الداخلي، إذ يبدو للوهلة الأولى حيا منظما، حيث يظهر البناء بشكل منتظم وفق نسق عمراني هندسي متناسق، مع وجود تخطيط يشير إلى ترتيب مبدئي للمساحات والمواطن السكنية. غير أن هذا الانطباع السطحي يتلاشى مع التعمق داخل الحي، حيث تتكشف ملامح تركيب داخلي غير منظم وعشوائية في البناء، تعكس اختلالات مجالية واضحة. إذ ينقسم الحي إلى أربعة أقسام رئيسية تفصل بينها ممرات متقاطعة تعتبر الشوارع الأساسية. وعلى الرغم من أن بعض هذه الممرات تتسم بعرض معقول يتجاوز المترين، فإنها تضيق تدريجيا في أماكن متعددة لتصل في بعض المواضع إلى متر واحد أو أقل. هذا التضيق يعزى إلى استغلال الساكنة للمساحات المجاورة لمنازلهم بتحويلها إلى فضاءات شبه خاصة، يستخدم بعضها كمجالس عائلية وأماكن للتجمع والجلوس، مما يؤدي إلى تقليص المساحات العامة المتوفرة. علاوة على ذلك، يلاحظ غياب انتظام اتجاهات البناء، حيث لا تراعي العديد من المنازل الخطوط العمرانية العامة، مما يسبب تشويشا بصريا وعماريا ويبرز نمطًا من الفوضى العمرانية المعمارية. كما تنتشر ممرات فرعية ضيقة لا تتجاوز أحيانا عرضها بضعة أمتار، وتربط بين الممرات الرئيسية والمساكن، مما يعكس تصرفات عمرانية عشوائية ذات أبعاد مرتجلة، تدل على هشاشة في التخطيط الحضري العام للحي.

إن هذه الخصائص المورفولوجية تعكس ديناميكية معقدة بين الفضاء الحضري الرسمي والفضاءات التي تنتجها الممارسات الاجتماعية، فتبرز الحاجة إلى قراءة تفصيلية لهذا النسيج العمراني من زاوية انتهاكات التخطيط الرسمي وأنماط التكيف المحلي مع قيود الفضاء والموارد.

خريطة رقم1: طوبوغرافيا بمدينة سلا

المصدر: المرئية الفضائية المستخرجة من برنامج SASPlanet ،وتصميم التهيئة الجماعي لمدينة سلا سنة 2016

رابعاً : صيرورة البناء الاجتماعي للمجالات الموصومة

في بداية هذه الدراسة، تم طرح سؤال محوري يتمثل في:كيف يتم إنتاج الوصم السوسيو-مجالي في الأحياء الصفيحية بالمغرب، وخاصة في حي الواد، مجال دراستنا؟ ومن هم الفاعلون الاجتماعيون والمؤسساتيون الذين يساهمون في إنتاج هذا الوصم وإعادة إنتاجه داخل الفضاء المجالي؟ للإجابة عن هذا التساؤل، تبين ضرورة الوقوف عند دور بعض الفاعلين الرئيسيين الذين يسهمون بشكل فعال في إنتاج وتمثل الصورة السلبية لهذه الأحياء، وخاصة في مدينة سلا، وضمنها حي "الواد" باعتباره مجال الدراسة. وفي هذا السياق، يبرز بشكل خاص كل من جهاز الشرطة ووسائل الإعلام كمؤسستين رئيسيتين تساهمان في صياغة هذه التمثلات الاجتماعية السلبية.

1_ الشرطة والمجال أو حينما يصير الوصم والعنف بناء مؤسساتي

تعتبر مؤسسات الشرطة والأمن أدوات حاسمة للحفاظ على النظام العام، إلا أن تفاعلها مع الأحياء الصفيحية يتسم في كثير من الأحيان بالتعقيد، حيث تساهم ممارساتها أحياناً في تكريس العنف وتوصيم المجال بدلاً من الحفاظ على الأمن. تظهر دراسة جيمس إليوت حول "العنف الشرطي والتهميش الاجتماعي" أن التدخلات الأمنية العنيفة وغير المدروسة في الأحياء الصفيحية تكرس فجوة ثقة بين الساكنة والشرطة، حيث يتجنب السكان التعاون الأمني، ما يترك المجال مفتوحا أمام نشاطات إجرامية وعنيفة دون محاسبة (Elliot,2009,p.23) تشكّل علاقة مؤسسات الشرطة بالأحياء الصفيحية في المدن الحديثة واحداً من أبرز التحديات الأمنية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، حيث يتداخل العنف في هذه العلاقة المعقدة، وينتج عنها دورة من التوترات المتبادلة بين الشرطة وسكان هذه الأحياء خاصة من خلال ممارساتها وسردياتها الإعلامية التي تقوم بإنتاج صور نمطية عن الأحياء الصفيحية، يتم فيها تأطير هذه المناطق على أنها بؤر للعنف والجريمة.

لمعرفة الدور الفاعل الذي تضطلع به مؤسسة الشرطة داخل حي الواد، موضوع بحثنا، لجأنا إلى إجراء مقابلات مع عدد من ضباط الأمن المسؤولين عن الحي. كما استعنا بالضابطة القضائية للحصول على معلومات وإحصاءات رسمية توضح أبرز الجرائم والجنح التي شهدها الحي خلال السنوات الأربع الماضية، حيث قمنا بتصنيفها وترتيبها وفقاً لطبيعة كل حادث. وقد انطلقنا في بحثنا من سؤال محوري: ما هو الدور الذي تلعبه مؤسسة الأمن داخل الحي؟ وهل يسهم حضور متغير الأمن في الحد من ظواهر الجريمة والعنف في الأحياء الفقيرة؟ كيف تبدو علاقة السكان بمؤسسة الأمن والشرطة في محيطهم؟

يشيع الاعتقاد بأن وجود الشرطة في الأحياء الصفيحية الفقيرة يشكل ضرورة ملحة للحفاظ على الأمن والاستقرار والضبط الاجتماعي، بيد أن نتائج دراستنا الميدانية في حي الواد، التي استندت إلى شهادات السكان وتصوراتهم الاجتماعية لمؤسسة الشرطة، كشفت عن نتائج مختلفة ومغايرة لهذا الاعتقاد. قبل الانطلاق في الدراسة، طرحنا مجموعة من الأسئلة البحثية، منها: ما هي الإستراتيجيات التي تتبعها الشرطة في عملها داخل حي الواد؟ وكيف يساهم حضور الأمن في تعزيز السلم والاستقرار الاجتماعي؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمدنا على تحليل وجهتين متكاملتين: الأولى تركز على رؤية المؤسسة الأمنية نفسها تجاه المجال المدروس وكيفية اشتغالها داخله، والثانية تعنى برؤية السكان لمؤسسات الشرطة وكيفية تفاعلها مع واقعهم اليومي.

- **الإستراتيجيات المنتهجة في عمل الشرطة بحي الواد**

نظرا للتحديات الكبيرة المتعلقة بضبط والسيطرة على مجال حي الواد، تعتمد مؤسسة الأمن على مجموعة من الإستراتيجيات المتنوعة والممنهجة، من بينها استراتيجية شرطة القرب، التي تتجسد في نشر عناصر شرطية سرية تعمل على حفظ النظام والضبط الاجتماعي ضمن الحي. بالإضافة إلى ذلك، تستند المؤسسة إلى ما يعرف بـ"الخريطة الإجرامية" الخاصة بالحي، والتي تستخدم كأداة لتوزيع أفراد الشرطة بشكل دقيق بهدف مراقبة والتحكم في التحركات داخل المجال الجغرافي للحي. وقد أشار أحد ضباط الشرطة في هذا السياق إلى ما يلي : "الاستراتيجية المعتمدة تجاه حي الواد منظمة ومخطط لها بعناية، حيث يتم التدخل وفق فترات زمنية محددة، إذ يقسم اليوم إلى خمس فترات مناوبة تغطي كامل الـ24 ساعة، بهدف ضمان السيطرة المستمرة على المجال وضبطه. هذا التدخل يتم توجيهه وتنظيمه وفق ما تحدده الخريطة الإجرامية المعتمدة في مخافر الشرطة."

في الأدبيات السوسيولوجية والأنثروبولوجية، تعتبر الخريطة الإجرامية من الناحية العملية تقنية أو أداة تعتمدها المؤسسات الأمنية لتحديد المجالات الإجرامية وغير الإجرامية وتصنيفها إلى فئات محددة مثل: "النقاط السوداء"، "بؤر الإجرام"، "مجالات المخدرات"، "مجالات القتل"، "مجالات الدعارة"، و"مجالات السلب". يسهل هذا التصنيف على رجال الأمن تنظيم تدخلاتهم داخل المجال، كما تشكل الخريطة مقياسا دقيقا لقياس ارتفاع أو انخفاض نسبة الجريمة من حيث الكم والنوع. من خلال مقابلتنا مع أحد المسؤولين الأمنيين كذلك وملاحظتنا الميدانية للأماكن المختلفة داخل الحي، تبين لنا أن الشرطة تعتمد على خريطة طوبوغرافية موزعة في الحي وفي نقاط محددة، من خلالها يتم توجيه التدخلات الأمنية بدقة. وتتجسد هذه الاستراتيجية أولًا في توزيع أفراد الشرطة بالتناوب حسب الفترات الزمنية، بحيث يتم تغطية كامل اليوم، مع الاعتماد على الخريطة الإجرامية التي تحدد مناطق وبؤر الخطر. وبالعودة إلى مقابلة أخرى أجريت مع رجل أمن، يمكننا استنتاج أن ضبط المجال بهذه الطريقة وباستخدام هذه الاستراتيجية المحكمة يعكس بوضوح حقيقة أن "حي الواد" يعتبر مجالًا خطيرا يصنف ضمن "البقع السوداء" في المدينة. تعني الخريطة الإجرامية للمجال أن الحي يتميز بارتفاع معدلات الجريمة، الجنوح، والانحراف، وهو ما دفع إلى تقسيم الحي إلى مناطق محددة وتصنيفها وفقا لمعدلات الجريمة فيها. وللحصول على صورة أوضح وشاملة حول تصور الشرطة لحي الواد وطبيعة عملها فيه، أجرينا مقابلة ثانية مع أحد رجال شرطة القرب في الحي، الذي صرح قائلا: " إن حي الواد يعد أخطر أحياء المدينة، حيث ينتج عددا كبيرا من المجرمين والمنحرفين واللصوص، ويعزى ذلك إلى الوضعية السوسيو–اقتصادية الصعبة. ومع ذلك، فإننا نحن في الشرطة نبذل قصارى جهدنا في أداء واجبنا، حيث نشدد الرقابة على المجال ونستجيب لجميع شكاوى المواطنين."

يؤكد رجل الأمن أن حي الواد يعد مجالًا خطيرا نظرا لما يشهده من تفشي الإجرام والعنف والسرقات، مما يستلزم اعتماد استراتيجية محكمة لضبطه، تتمثل أساسا في استخدام الخريطة الإجرامية. ويرجع هذا الشرطي أسباب انتشار الجريمة والجنوح والعنف في الحي إلى عوامل الفقر والهشاشة والبطالة. غير أن هذا التفسير، وإن كان شائعا، يظل محدودا عند النظر إلى النظريات التي تطورت في مدرسة شيكاغو بعد خمسينيات القرن العشرين. إذ تؤكد هذه النظريات أن الفقر والبطالة ليسا العاملين الوحيدين في ارتفاع أو انخفاض معدلات الجريمة، لا سيما وأن تلك الفترة شهدت نموا اقتصاديا كبيرا رغم تزامنها مع زيادة في معدلات الجريمة. ومن هذا المنطلق، يثار سؤال جوهري: لماذا لا تخضع أحياء أخرى مثل حي الحوات، سيدي عبدالله، وحي الرحمة، التي تعاني أيضا من ظروف الفقر والهشاشة وتتشابه مع حي الواد في العديد من الخصائص، لنفس نوع الرقابة المشددة والحراسة الأمنية؟ ولماذا لا تصنف هذه الأحياء ضمن البقع السوداء في تقييم

الشرطة؟ هذا التساؤل دفعنا إلى ضرورة التعمق في وجهة نظر أخرى، تتمثل في آراء سكان حي الواد حول أداء الشرطة في مجالهم، ومدى تأثير أجهزة الشرطة في انتشار الجريمة والجنوح داخل الحي.

2 _الساكنة المحلية ومؤسسة الأمن

للبحث في مدى تأثير المقاربة الأمنية داخل حي الواد، لجأنا إلى الساكنة المحلية وطرحنا عليهم مجموعة من الأسئلة المتعلقة بوجود الشرطة داخل مجالهم، وما إذا كان حضورها يسهم في الحفاظ على الأمن. جاءت الأجوبة غالبا عكس التوقعات، إذ صرح العديد من المستجوبين بأن وجود الشرطة في الحي لا ينعكس بالضرورة إيجابيا على مستوى الأمن. على سبيل المثال، أوضح أحد المستجوبين قائلاً: "هناك أماكن لا تستطيع الشرطة دخولها، فتكتفي بالقيام بدوريات في أزقة وشوارع الواد. من بين هذه الأماكن 'الضاية'، وهي معروفة كواحدة من أخطر المناطق في الحي، والشرطة تخشى الدخول إليها. هذا الواقع يجعل من هذه المناطق ملذًا للسفاحين والمجرمين الذين يستخدمونها كمخبأ للاختباء عن أعين الشرطة والناس."

وأكد المستجوب أن غياب التواجد الأمني داخل "الضاية" ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات الجرائم، حيث أصبحت ملاذًا لعدد كبير من المجرمين والسفاحين الذين ارتكبوا جرائم جسيمة. واستبعاد الشرطة لهذه المناطق يؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني، إذ يعتبر المجرمون وبائعي المخدرات المكان بيئة مثالية لأنشطتهم غير القانونية. وفي تعبير آخر عن موقف الساكنة من عمل الشرطة، صرح أحد المستجوبين: "الشرطة لا تظهر في الحي إلا بعد وقوع الكارثة"، مشيرا إلى عبارة شهيرة يتداولها رجال الشرطة عند اتصال السكان بهم وهي: "واش سال الدم؟" (هل سال الدم؟)، والتي تفهم على أنها مبرر لتدخل الشرطة فقط في حالات العنف الشديد.

تشير هذه الشهادات إلى أن الساكنة تنظر إلى الشرطة على أنها تتدخل متأخرة فقط بعد وقوع حوادث خطيرة، وأنها لا تلعب دورا فاعلاً في منع النزاعات أو تسويتها مبكرا، بل تتأخر حتى تفاقم الأوضاع الأمنية. كما تعكس هذه الروايات اختلافًا واضحا بين تصور الساكنة ومؤسسة الأمن، حيث تتداخل الإستراتيجيات الأمنية مع آليات إنتاج الوصم الاجتماعي والتحكم في المجال. وتوضح هذه المقاربة الأمنية أن ممارسات الشرطة في الأحياء الصفيحية لا تقتصر على قضايا تقنية أو أمنية فحسب، بل هي ظاهرة اجتماعية وثقافية مرتبطة بكيفية تصور الشرطة للمكان وأهله وتعاملها معهم.

إن الاعتماد على القوة وحدها دون تبني إستراتيجيات ترتكز على الحوار، احترام الحقوق، وبناء الثقة المجتمعية، يؤدي إلى تفاقم العنف بدلاً من الحد منه. لذلك، يتطلب الحد من العنف في الأحياء الصفيحية تطوير نموذج شرطي مجتمعي يأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني والثقافي، ويركز على بناء علاقات إيجابية مع السكان، ويدمجهم في جهود تحقيق الأمن والتنمية.كما ينبغي مكافحة الصور النمطية السلبية التي تعزز الوصم الاجتماعي عبر حملات إعلامية مستهدفة وتدريب الشرطة على فهم السياقات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهذه الأحياء.

3_ التمثلات الاجتماعية حول حي الواد

من بين أهم ما يهتم به علماء الاجتماع هو "التمثلات الاجتماعية" لأن الوجود الاجتماعي يتحقق من خلال تمثله لذاته (Schutz,19962,p.1-37) وذلك لأن هذه التمثلات(بغض النظر عن صوابها أو عدمها) فهي تتشكل في مخيال الفاعل الاجتماعي وهي التي تقوده وتوجه أفعاله. تناول رواد مدرسة شيكاغو هذا الموضوع، لا سيما إزاك طوماس، من خلال مفهومه عن "تعريف الوضعية" التي أصبح يعرف في علم الاجتماع بـ"مبرهنة طوماس" – théorème de Thomas- (المالكي،2016،ص.87) والتي تفيد بأنه «إذا اعتبر الناس بعض الوضعيات واقعا، فإنها تصبح واقعا بنتائجها». إن موضوعات الفكر الاجتماعي التي يبنيها الباحث في العلوم الاجتماعية لاستيعاب الواقع الاجتماعي يجب أن تستند إ لى موضوعات فكرية للإنسان العادي الذي يعيش يوميا في العالم الاجتماعي. ومن هنا، تعد العلوم الاجتماعية بناءات من الدرجة الثانية، أي بناءات على تصورات وسلوكيات الفاعلين في الساحة الاجتماعية.وعليه، يجب على الباحث أن يراقب سلوكيات الناس وأقوالهم ويقوم بتفسيرها ضمن خطاب سوسيولوجي يسعى إلى قراءة الخطابات الاجتماعية. كما تتجلى في هذا السياق أهمية التجربة والخيال والتصنيفات والقدرات العادية والعواطف النفسية والاجتماعية، سواء في تكوين المجتمع أو في تأويله. ونتيجة لذلك، يقتضي البحث احترام تنوع مصادر المعلومات والأخبار، لا سيما الروايات الشفهية المتنوعة والمختلفة.

تعمل الكلمات المرتبطة بالطوبونيمات الحضرية على تعميق الفروقات المجالية وبناء صورة سلبية عن المجال، وفي هذا الإطار، أفضى البحث الميداني الذي أجريناه في حي الواد، من خلال الجلسات اليومية في المقاهي المتاخمة للحي، والفضاءات العمومية، وبعض الأحياء المجاورة مثل حي "الحواث"، و"تبريكت"، و"سيدي عبد الله"، إلى مجموعة من النتائج التي ساعدتنا في التعرف على التمثلات الاجتماعية المتعلقة بحي الواد، وكيفية بناء هوية مجالية موصومة لهذا الحي. في هذا السياق، صرح لنا أحد المبحوثين قائلاً: "الواد حي معروف في مدينة سلا بكونه حي الإجرام والسرقة، إذ يكفي فقط أن تسأل عن حي الواد، فسيخبرك أنه حي خطير يقطنه مجرمون وسفاحون ولصوص. وإذا أردت أن تعرف حقيقة حي الواد، فما عليك سوى الخروج من منزلك بين الساعة 23:00 و00:00 ليلاً لتكتشف الواقع الحقيقي هناك."

تعكس هذه الشهادة، إلى جانب شهادات أخرى مشابهة، نظرة ساكنة الأحياء المجاورة إلى حي الواد كمجال استثنائي في مدينة سلا، يوصف بأنه مكان الخطر والعنف والجريمة، ويعزى ذلك إلى الانتشار الواسع للمخدرات في المنطقة. كما يشير المستجوبون إلى صعوبة التنقل في الحي خلال ساعات منتصف الليل، مما يعكس التصور المبالغ فيه عن تفشي الجريمة والجنوح.وفي حالة أخرى، تحدث أحد المستجوبين عن الانتشار الكبير للمخدرات والسرقات الليلية التي ترتكب غالبا من قبل شخصين أو أكثر، إضافة إلى تعرض المارة، خاصة الفتيات، لما يعرف بـ"لكريساج". وبخصوص المقاربة الأمنية، أشار إلى أن الشرطة لم ترتق بعد إلى المستوى المطلوب، قائلاً: "الشرطة في الحي لم تقم بواجباتها كما ينبغي، إذ تنتشر الجرائم والسرقات خصوصاً في الليل، كما تحدث شجارات مستمرة بين الأفراد ولا تتدخل الشرطة لحل هذه الخلافات."

من خلال هذه الشهادات التعبيرية التي تعكس صورة حي الواد من منظور ساكنة الأحياء المجاورة، يمكن الاستنتاج أن غالبية الحالات المستجوبة تتفق على وجود ظاهرة الإجرام والجنوح في هذا الوسط الاجتماعي. ويبدو أن هذا الحي يحمل ضمنيا صبغة إجرامية تميزه عن غيره من الأحياء، ما يجعله مجالاً إجراميا بامتياز.

4– الإعلام و تزكية التمثلات السلبية عن حي الواد

يشكّل الإعلام، بوصفه فاعلاً رمزياً واجتماعياً، أحد الآليات الأساسية في إنتاج التمثلات الجماعية وتوجيهها، لاسيما في ما يتعلق بالأحياء الصفيحية والهامشية. فمن خلال أنماط معينة من الخطاب، يعيد الإعلام باستمرار بناء صورة نمطية تُختزل فيها هذه الفضاءات بوصفها مجالات للفقر، الانحراف، العنف، وغياب الدولة. وغالباً ما تتجلى هذه الصور في تغطيات تكرس الطابع الإجرامي لهذه الأحياء، من خلال عناوين مثيرة، وتركيز مفرط على الأخبار المتعلقة بالجريمة والمخدرات، مع تجاهل تام للواقع الاجتماعي المركّب، وللعوامل البنيوية التي تسهم في إنتاج تلك الظواهر.تؤدي هذه المعالجة السطحية والانتقائية إلى ما يعرف في الأدبيات السوسيولوجية بعملية الوصم المجالي (wacquant,2007,P.66-67) حيث لا ينظر إلى الحي من حيث هو وحدة مجالية واجتماعية حية، بل كمجال محفوف بالتهديد، مما يفضي إلى تأطيره ضمن منطق أمني/عقابي بدل مقاربة تنموية/حقوقية. بهذا المعنى، لا يكتفي الإعلام بنقل الواقع، بل يساهم في إعادة إنتاجه وترسيخ تمثلات سلطوية عنه، تؤثر لاحقاً في السياسات العمومية، وتدعم الممارسات التمييزية تجاه ساكنة هذه الأحياء.كما أن اختزال الأحياء الصفيحية في بعدها الإجرامي يفضي إلى إقصاء المظاهر اليومية للحياة الاجتماعية، مثل التضامن، المقاومة، أو الديناميات المحلية التي تعبر عن إرادة العيش رغم الهشاشة. وتؤكد هذه الآلية ما أشار إليه أيضاً بيير بورديو بشأن "العنف الرمزي" ، حيث تُمارس السلطة من خلال اللغة والصورة والخطاب، بشكل غير محسوس ولكنه فعال في تثبيت الفوارق وإعادة إنتاجها (Bourdieu,1991,p.97) ومن ثم، فإن إعادة التفكير في الدور الإعلامي داخل الحقل الحضري تفرض مراجعة المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم التغطية الصحفية، بما يضمن تفكيك الصور النمطية، والانتقال نحو خطاب يعترف بتعقيد الواقع الاجتماعي، ويسهم في تحقيق العدالة المجالية والرمزية على السواء.

لهذا الغرض، قمنا باختيار عينة من المواقع الإلكترونية الإخبارية المحلية التي تتناول بشكل مباشر أو غير مباشر ما يجري في حي الواد، وتنقل أخباره للعموم. ومن خلال تصفحنا للشبكة العنكبوتية، لاحظنا أن أولى النتائج التي تظهر عند البحث بكلمة "حي الواد" تتعلق بأخبار الجرائم، خاصة جرائم القتل والعنف والسرقة. ويظهر هذا الحضور الإعلامي المكثف أن حي الواد مرتبط في التمثلات العامة بالإجرام والانحراف.وقد تبين لنا، بعد رصد وتحليل هذه المادة الإعلامية، أن ما يقارب 120 منشورا نشر ما بين سنة 2016 و 2020 حول الجريمة والجنوح في حي الواد، **وقد تبين** إنّ التركيز الإعلا مي المكثّف على الجريمة والانحراف في حي الواد، كما تبينه وفرة المنشورات ذات الطابع الإعلامي خلال السنة الماضية، لا يمكن فهمه فقط كإجراء صحفي محايد أو انعكاس لواقع ميداني، بل يجب تحليله كآلية رمزية لإعادة إنتاج "الوصم المجالي"، دون التطرق إلى العوامل البنيوية المفسرة لذلك، مثل التهميش الاقتصادي والاجتماعي. إن الإعلام لا يقوم بوظيفة إخبارية حينما يتناول أخبار الجرائم في الحي بقدر ما يساهم في تثبيت تمثلات جماعية اختزالية، ويؤدي هذا النمط من التغطية إلى "عنف رمزي" يمارس على الحي وساكنته من خلال الصور والكلمات ، وينتج نوعا من "التمييز الرمزي" الذي يجعل من حي الواد موضوعا للريبة والتخويف، بدلًا من أن يفهم كمجال حضري يحتاج إلى تدخل تنموي شامل. كما أن هذا الخطاب الإعلامي يسهل على الفاعلين المؤسساتيين تبني مقاربات أمنية–زجرية بدل مقاربات تشاركية–اجتماعية، وهو ما يؤدي إلى تعزيز العزلة المجالية والاجتماعية للحي. في ضوء ذلك، يصبح الإعلام شريكًا غير

مباشر في إنتاج الهشاشة الرمزية، من خلال المساهمة في بناء هوية مجالية سلبية، تتجاوز مجرد نقل الوقائع نحو خلق واقع جديد، يتم فيه إقصاء الحي عن مسارات الاندماج والاعتراف.

لم يقتصر إنتاج التمثلات السلبية عن حي الواد على الصحافة الإلكترونية فقط، بل امتد أيضا إلى بعض البرامج التلفزيونية واسعة الانتشار. فقد رصدنا، خلال سنة 2016 إلى سنة 2020، عرض إحدى القنوات الوطنية لبرنامج ضمن سلسلة "أخطر المجرمين"، حيث تم التركيز على حالة جنائية لشخص ينتمي إلى حي الواد، في سياق تقديم الحي كفضاء يفرز العنف والانحراف بشكل بنيوي. وقد أظهر التقرير التلفزيوني توظيفا لافتا لمصطلحات وعبارات ذات دلالات رمزية قوية، من قبيل: "البطل الخارق"، "اللص الذكي"، و"المجرم المحترف"، وهي تعابير لا تكتفي بوصف الفعل الإجرامي، بل تذهب إلى إضفاء نوع من التمجيد الرمزي على الجريمة، في تقاطع واضح مع ما يسميه بورديو بالعنف الرمزي، حيث تُمارس الهيمنة عبر اللغة والتصنيف دون وعي من المتلقّي.

هذا الشكل من التناول الإعلامي لا يكرس فقط شرعنة غير مباشرة للسلوك المنحرف، بل يساهم في إنتاج هوية مجالية إجرامية ترتبط بشكل مباشر بالأحياء الصفيحية، ومنها حي الواد. إذ تتحول الجريمة، في مثل هذه البرامج، من سلوك معزول إلى سمة مجالية شبه جوهرانية تنسب للحي وساكنته، بما يشبه "وصما جماعيا" يجعل من الحي مجالًا للشك والتهديد. إلى جانب الإعلام التلفزيوني، تسهم منصات التواصل الاجتماعي أيضا في تعزيز هذه الصورة، من خلال إنشاء صفحات وصفحات مضادة، مخصصة لنشر أخبار الجرائم المرتبطة بحي الواد. ويلاحظ أن هذه الصفحات لا تكتفي بتغطية الحدث، بل تروج لخطاب شعبوي يضخم الظاهرة ويغذي الخوف المجتمعي من الحي وساكنته. إن مجمل هذه التمثلات الإعلامية، سواء في الإعلام التقليدي أو الرقمي، تعمل على تثبيت صورة نمطية سلبية لحي الواد، تقوم على الربط التلقائي بين المجال والجريمة، وهو ما يؤدي إلى تجريد السكان من الشرعية الرمزية، ويسهم في تكريس منطق التهميش بدل سياسات الإدماج والاعتراف.

5- تمثّلات الأحياء المجاورة حول حي الواد

إنّ محاولة مقاربة تمثّلات ساكنة حي الواد وتصورهم لمجالهم السكني، لم تأت بشكل اعتباطي، بل انطلقت من رغبة علمية في التمييز بين الرأي العام الشائع والخطاب السوسيولوجي المنهجي. فكمَا أشار بيير بورديو، فإن الألفة التي تربط الفرد بمجاله الاجتماعي تشكل العائق المنهجي الأول أمام عالم الاجتماع، لأنها تنتج بشكل دائم "موهومات مفهومية" تتحول بفعل التكرار والاستعمال اليومي إلى ما يشبه الحقيقة الاجتماعية المقبولة. (Bourdieu,2003,p 112-113) فالمعرفة السوسيولوجية، حسب بورديو، لا تبنى إلا من خلال قطيعة منهجية صارمة مع الفهم العفوي للعالم الاجتماعي، مما يستدعي – كما يقول – " جدلًا لا هوادة فيه مع البديهيات المضللة". انطلاقًا من هذا الطرح النظري،سعينا إلى الوقوف عند التمثلات الجماعية حول حي الواد كما تتجلى في المخيال الاجتماعي لأبناء مدينة سلا، وذلك من خلال إجراء مقابلات استطلاعية مع ساكنة أحياء مجاورة (مثل: سيدي عبد الله، الخواث، تابريكت، حي الرحمة)، قبل الانتقال إلى المجال المدروس (حي الواد) لمحاولة تفكيك وإعادة بناء هذه التمثلات من داخل المجال نفسه، أي عبر تحليل تمثّل الساكنة المحلية لحيهم، وتفاعلاتهم اليومية معه.

وقد بينت الزيارات الميدانية، والملاحظات المباشرة، والمقابلات الاستكشافية، أن حي الواد يصنَّف في التمثّل العام لساكنة المد ينة باعتباره مجالًا للجريمة والانحراف والعنف الحضري. هذا التمثّل لا يستند بالضرورة إلى وقائع موضوعية أو

إحصاءات مقارنة، بل يعاد إنتاجه باستمرار عبر الخطابات المتداولة، والإعلام، والتجارب الفردية المبالغ في تعميمها. وبذلك، يصبح حي الواد – في المخيال الاجتماعي – حيًّا موصوما (stigmatisé) ، لا لكونه ينتج الجريمة بالضرورة أكثر من غيره، ولكن لأن صورته الاجتماعية قد تم تثبيتها كفضاء للجنوح والخطر. يمكن فهم هذه العملية انطلاقًا من نظرية الوصم الاجتماعي (labelling theory)، التي يندرج مضمونها ضمن التيار التفاعلي في علم الاجتماع، وخاصة عند السير هوارد بيكر "Howard S. Becker " الذي يعرف الانحراف ليس كخاصية ملازمة للفرد أو للمكان، بل كنتاج اجتماعي مشروط بنظرة المجتمع ومؤسساته (Becker,1963,P.5–20) فالوصم، وفقًا لهذه النظرية، لا يصدر عن طبيعة الفعل أو المجال، بل عن آ ليات تصنيف اجتماعي تُمارَس من قبل مؤسسات رسمية (كالشرطة، الإعلام، القضاء) أو غير رسمية (الرأي العام، الخطاب اليومي) ، تسهم في إلصاق صفات سلبية بأفراد أو جماعات أو أماكن.

من هذا المنطلق، فإن حي الواد لا يعرف فقط عبر بنيته المجالية والاجتماعية، بل أيضا عبر التمثلات التي ينتجها عنه الآخرون، والتي قد تساهم في إعادة إنتاج التهميش والوصم الرمزي، وتؤثر على فرص ساكنته في الاندماج المجتمعي. وهنا تتقاطع مقاربة الوصم الاجتماعي مع أطروحة العنف الرمزي عند بورديو، الذي يرى أن الكلمات والتمثلات ليست بريئة، بل تُما رس سلطة رمزية قادرة على تشكيل الواقع الاجتماعي بطرائق غير مباشرة ولكن فعالة.

خامسا: إستراتيجيات الشباب في مواجهة الوصم المجالي

1. إستراتيجية إدارة الهوية المجالية بين الإخفاء والإبراز

تتجلى إستراتيجية الفاعل في استخدام الوسائل والتكتيكات الملائمة لإخفاء أو إظهار هويته المجالية، بما يحقق أهدافه وغايته في السياق التفاعلي الذي يتواجد فيه. فالفاعل الاجتماعي، هنا الشاب المنتمي إلى الأحياء الصفيحية، يسعى دوما إلى التحكم في الوضعية التي يوجد فيها، واستثمار "بطائق الائتمان الهوياتية" التي يحملها ويعمل بها في حياته اليومية، وهي تلك الهويات الاجتماعية التي تمكنه من تحقيق هدفه في اللحظة المناسبة.تكمن حنكة الفاعل في بناء استراتيجية عقلانية تمكنه من توجيه سلوكه وتصرفاته بما يخدم مصالحه وأهدافه، مستخدما أسلوبا يجمع بين المناورة والتمويه. وبذلك، لا يمكن فهم هذا الفعل الإستراتيجي دون استحضار مفهوم التفاعل الاجتماعي، إذ أن هذه الإستراتيجية والفعالية العقلانية تبرز فقط ضمن سياقات تفاعلية، وليس في سياق داخلي بين الذات ونفسها. في إطار التفاعل، يقوم الفاعل بابتكار أفعال قصدية تهدف في النهاية إلى إعادة تشكيل الواقع اللحظي الذي ينشأ في سياق التفاعل بين الأطراف المختلفة.

تتأثر هذه العملية التفاعلية بمجموعة من العوامل والمؤثرات، من بينها الأدوار الاجتماعية والمعايير والتوقعات المشتركة بين الفاعلين، التي تحدد إلى حد كبير سلوكياتهم وتصوراتهم للواقع المشترك وحتى لذواتهم الفردية. يتفاوت هذا الإدراك ويتغير بين الفاعلين تبعا للظروف والخلفيات الاجتماعية والنفسية التي ينطلقون منها، إضافة إلى البواعث والدوافع التي تحرك سلوكهم.الشباب، بفضل قدرتهم على الابتكار الاستراتيجي العقلاني في قراراتهم وأفعالهم، يعيدون باستمرار بناء وتشكيل واقعهم الاجتماعي، الذي لا يظل ثابتا أو جامدا، بل يتغير ويتطور وفقا لسياقاتهم المختلفة.

في هذا السياق، تبقى رغبة الفاعلين الجامحة في تحقيق أهدافهم محركًا أساسيا لفعلهم الاستراتيجي. فهم يعتمدون على هامش الحرية المتاح لهم ويمارسون أشكالًا مختلفة من السلطة للسيطرة على المجال، ونزع الاعتراف الذاتي من "الآخرين" أو "الأغيار". هذا الفعل يوضح كيف تحضر الهوية المجالية للمجال الموصوم، حيث يلبسها الفاعل أو تلبس له ضمن سياقات تفاعلية مختلفة.

يعد حي الواد مثالًا حيًّا لمجال يحمل هوية مجالية سلبية، حيث يربط عادة بسمعة الجريمة والانحراف. وتنعكس هذه السمعة على سكانه الذين يتبنون هويات فردية وجماعية مرنة، تتأرجح بين الإظهار والإخفاء تبعا للسياق الاجتماعي الذي يتواجدون فيه. هذا السلوك يمكن وصفه بـ"تلون الهوية المجالية" أو "آلية التخزين الانتقائي للهويات". في كثير من الحالات، يلجأ الأفراد إلى إخفاء انتمائهم لهذا الحي من أجل تجنب الوصمة الاجتماعية المرتبطة به، ويتحدد قرارهم في هذا الشأن بناء على تقدير دقيق لما يمكن أن يجنوه أو يخسروه من مكاسب أو أضرار نتيجة إظهار أو إخفاء هذه الهوية. وبصيغة أخرى، فإن اختيار الفرد للاستراتيجية الملائمة يتوقف على المنفعة المتوقعة من هذا السلوك. كما عبر أحد المبحوثين عن هذه الوضعية بقوله:

" إذا أراد الشخص أن يدخل في علاقة حب مع فتاة، فعليه ألّا يخبرها أنه من حي الواد، لأن ذلك قد يؤدي إلى رفضها له وعدم رغبتها في الحديث معه."

في هذا السياق، يلجأ الفاعل إلى إخفاء هويته المجالية استجابة للوصمة السلبية التي تطبع المجال، ويستخدم استراتيجية التمويه أحيانا والكذب في أحيان أخرى، لتحقيق هدفه في كسب علاقة اجتماعية أو صداقة.

2_الهوية المجالية والشرطة_ إستراتيجية التمويه من أجل الإفلات

تعد العلاقة بين الهوية المجالية والسلطة الأمنية من أكثر الجوانب حساسية في حياة الأفراد المنتمين إلى الأحياء الموسومة بالوصم الاجتماعي، كحي الواد. ففي هذا السياق، لا تعامل الهوية المجالية كمعطى بريء أو محايد، بل كعلامة تستدعى منها دلالات جاهزة، ترتبط غالبا بالانحراف والجريمة والخروج عن القانون. ومن هذا المنطلق، تتحول الهوية المجالية إلى عبء، أو ما يمكن وصفه بـ"علامة خطر" في عين السلطة.

يشير عدد من المبحوثين إلى أن مجرد التصريح بالانتماء إلى حي الواد أثناء التعامل مع رجال الشرطة، وخصوصا خارج الحي، قد يكون سببا في استهدافهم، سواء من خلال الاشتباه، التفتيش المفرط، أو حتى الاحتجاز. يقول أحد المبحوثين في هذا السياق:"إذا ذهبت إلى مكان ما خارج حي الواد وأوقفتني الشرطة، لا يجب أن أقول لهم إنني من حي الواد، لأن ذلك قد يعرضني للخطر."

تدل هذه الشهادة على أن الأفراد أصبحوا واعين بمدى تأثير "العلامة المجالية" على الطريقة التي ينظر إليهم بها، خاصة من قبل المؤسسات الأمنية. ونتيجة لذلك، يطورون إستراتيجيات للتخفي والتمويه، تحاكي إلى حد بعيد ما سماه عالم الاجتماع إرفينغ غوفمان "إدارة الانطباع"- Management (Goffman,1959,p.22)- d'impression إذ يسعى الفرد إلى التحكّم في المعلومات التي يقدمها عن نفسه، بما يتناسب مع السياق ويقلل من احتمال تعرضه للأذى أو الوصم.

ومن منظور آخر، يمكن اعتبار هذا السلوك شكلًا من أشكال المقاومة الصامتة، أو ما يسميه جيمس سكوت بـ" أسلحة الضعفاء"(145.scott,1985,p) حيث يستخدم الأفراد أدوات بسيطة ومباشرة، كإخفاء انتمائهم المكاني، من أجل الإفلات من أنظمة المراقبة والقمع الرمزي. إنها مقاومة لا ترفع شعارات، لكنها تمارس تأثيرها في الخفاء، من خلال خلق "هامش من الأمان" في فضاء اجتماعي مشبع بالتصنيفات والتمييزات.إلى جانب ذلك، تكشف هذه الاستراتيجية عن خلل عميق في علاقة الفرد بالدولة، حيث يفترض أن تكون الشرطة جهازا للحماية، لكنها تتحول بالنسبة للبعض إلى مصدر تهديد، ليس بسبب سلوكهم، بل بسبب وصمة مرتبطة بالمكان الذي ينتمون إليه.

تتوافق هذه الظاهرة مع ما أشارت إليه دراسات سوسيولوجية، وأبرزها أعمال إيرفينغ جوفمان (Erving Goffman) في كتابه الكلاسيكي "الوصمة (1963)حيث يوضح جوفمان أن الأفراد الذين يتعرضون للوصم الاجتماعي يسعون إلى تعديل صورتهم الظاهرة أو هويتهم الاجتماعية لتجنب التأثيرات السلبية للوصمة على حياتهم اليومية. يصف جوفمان كيف يمكن أن يلجأ الأشخاص إلى إخفاء صفات معينة أو حتى التنقل الجغرافي كوسيلة لتجاوز النظرة السلبية والتمييز الذي يفرضه المجتمع. هذه الإ ستراتيجيات لا تقتصر على تعديل الهوية الفردية، بل تتخذ أحيانا شكل م قاومة رمزية تهدف إلى إعادة بناء الذات الاجتماعية في فضاءات جديدة بعيدا عن محيط الوصم الأصلي.

في السياق المغربي، يؤكد الباحث السوسيولوجي المغربي بوخريص فوزي(بوخريص ف،2022،ص68)في دراسته الميدانية للأحياء الشعبية بمدينة سلا العتيقة، أن السكن في المدينة القديمة في سلا يشكل عائقا فعليا في إيجاد العمل والحصول على وظيفة، وبالتالي فإن التنقل الجغرافي للبحث عن العمل يعد أحد أبرز الإستراتيجيات الدفاعية التي يعتمدها الشباب للهرب من قيود الهوية الموصومة التي تفرض عليهم.إن هؤلاء الشباب، نتيجة للوصمة التي تلصق بهم بسبب انتمائهم لمناطق مهمشة مثل الأحياء الصفيحية، يبحثون عن فرص في أماكن أخرى حيث لا يعرف أحد أصولهم المجالية، محاولين بذلك كسر الحصار الاجتماعي الذي يحد من حركيتهم الاقتصادية والثقافية. ويعتبر هذا التنقل وسيلة رمزية تعبيرية تسهم في إعادة تشكيل هويتهم، وتحقيق نوع من التحرر الاجتماعي عبر انتزاع مساحة جديدة تعيد تأطير علاقتهم بالمجتمع.

ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية تكشف في الوقت ذاته هشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية التي تفرض على ساكنة هذه الأحياء، حيث يظل التنقل والتمويه وسيلة ا ضطرارية تبقي الأفراد في حالة انعدام استقرار وانفصال عن جذورهم ومجتمعاتهم الأصلية. كما يبرز هذا الوضع التحديات العميقة التي تواجهها فئات الشباب في تلك المناطق، حيث يظلون محاصرين بين واقع وصمة العار المجالية والضغط المستمر لإعادة بناء هويتهم في فضاءات جديدة قد لا توفر لهم الدعم الاجتماعي أو الاقتصادي الكافي. إذن، فإن التنقل كاستراتيجية مقاومة ليس فقط تعبيرا عن رفض للوصمة، بل هو أيضا مؤشر على غياب بدائل حقيقية للاندماج داخل الفضاءات الأصلية التي وصمت بها هذه الفئة.

3_التنقل والبحث عن فرص خارج المجال الموصوم

اتخذ بعض الفاعلين إستراتيجيات أخرى، مثل البحث عن فرص عمل أو حياة في أماكن أخرى، حيث لا يعرفهم أحد كمنتمين إلى حي الواد. فقد أشار أحدهم: "كنت أريد الانضمام إلى صفوف الجيش في الرباط، لكن عندما علموا أنني من حي الواد، لم يمنح لي الفرصة، بينما صديقي الذي ذهب إلى القنيطرة يعمل الآن في الجيش." هذا المثال يوضح

كيف يمكن للوصمة المجالية أن تؤثر على فرص الاندماج في سوق العمل أو المؤسسات الرسمية، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل تتيح لهم تحقيق أهدافهم.

4_الهوية المجالية في سوق العمل

تشكل الهـ ـوية المجالية عاملاً مركزيا في عملية اندماج الشباب من الأحياء الصفيحية في سوق العمل، حيث تؤدي الوصمة المرتبطة بمكان السكن إلى تمييز منهجي يعوق فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة. وفقًا لنتائج البحث، فإنّ العديد من أرباب العمل يرفضون توظيف شباب حي الواد بمجرد الاطلاع على هويتهم الوطنية التي تكشف عن انتمائهم المجالي، بسبب ارتباط هذا الانتماء بصورة نمطية سلبية مرتبطة بالجريمة والعنف والانحراف. يوضح أحد المبحوثين: "عندما يبحثون عن عمل ويرون أنني من حي الواد، يرفضون توظيفي فورا."

تتوافق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسات دولية عدة حول تأثير الهوية المجالية والوصمة على فرص العمل، حيث تؤكد أبحاث مثل تلك التي أجراها " ويسلون ويليامز" على أن الهوية المرتبطة بالمكان تلعب دورا حاسما في تكريس التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يتعرض سكان الأحياء الفقيرة والمهمشة إلى التهميش والتمييز في سوق العمل، ما يقلل من فرصهم في تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.(Wilson,1987,P.56)

وفي السياق المغربي، يشير الباحث مُحَمَّد السليمي (السليمي،5201،ص. 120–145) في دراسته حول الأحياء الهامشية إلى أن الوصم المجالي يخلق نوعا من "العزلة الرمزية" التي تجعل الشباب مضطرين إلى إخفاء أصلهم الجغرافي والحي الذي ينتمون إليه، خشية الوقوع في التمييز الاجتماعي والمهني. هذه الممارسة ليست مجرد تكتيك فردي للبقاء، بل تعكس صراعا أعمق يتعلق بالهوية والانتماء، حيث يشعر هؤلاء الشباب بالتشظي بين هويتهم الحقيقية التي ترتبط بمكان سكنهم، والهوية التي يفرضها عليهم المجتمع للحفاظ على فرصهم في الحياة اليومية، لا سيما في سوق العمل. وتؤدي هذه الحالة إلى أزمات نفسية وصراعات داخلية تتعلق بالهوية والانتماء.

إن الممارسات التمييزية التي يواجهها شباب الأحياء الصفيحية في سوق العمل ليست ظاهرة فردية أو عشوائية، بل هي جزء من نظام اجتماعي مركب يعزز الانقسامات الطبقية والمكانية داخل المجتمع المغربي. فالتمييز المجالي يُحول الهوية المرتبطة بالمكان إلى وصمة تلحق بالطبقات الاجتماعية الضعيفة، في حين تُمنح الطبقات الوسطى والعليا إمكانية أكبر لتجاوز هذه الحدود الجغرافية والاجتماعية. هذا الانقسام ليس فقط يؤجج التفاوتات الاقتصادية، بل يكرس أيضاً الحواجز الثقافية والاجتماعية التي تمنع تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ يتم تهميش أحياء بأكملها ومجتمعاتها، مما يعزز دائرة الفقر والإقصاء.

ينجم عن هذا التمييز الاقتصادي والاجتماعي إلى حالة من التهميش المتكرر التي تدفع الشباب إلى تبني إ ستراتيجيات مثل إخفاء هويتهم الحقيقية، أو التنقل نحو أماكن أخرى بحثا عن فرص غير مقيدة بهذه الصور النمطية. مما يؤكد أن الوصمة المجالية لا تقتصر فقط على التأثيرات المكانية، بل تمتد إلى البنى الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل حياة هؤلاء الشباب.

5- الارتباط العميق بالمجال

يشعر شباب حي الواد بمشاعر متضاربة تجاه مكان إقامتهم؛ إذ يرونه كـ"غيتو" محاصر يفتقر إلى فرص واضحة للمستقبل، مما يحول الحي إلى فضاء مغلق يعكس حالة من التواري عن الأنظار، أو ما يمكن تسميته بـ"اللامرئية الاجتماعية". نادرا ما يغادر هؤلاء الشباب حيهم إلا ضمن مجموعات متماسكة حرصا على سلامتهم الشخصية وتجنُّبا للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها الفرد إذا تحرك بمفرده خارج حدود الحي. هؤلاء الشباب واعون تماما بأنهم باتوا موضع شك وتحفظ من قبل جهات متعددة مثل الشرطة، المحلات الكبرى، ومراقبي الحافلات، مما يعزز لديهم شعور الانكفاء والانعزال داخل الحي، ويجعل هذا الانغلاق علامة واضحة على صعوبة اندماجهم في "المجتمع الأوسع". كما يعبر أحدهم: " لا نغادر حينا كثيرا لأننا صرنا مشبوهين والكل يعرفنا هنا."

يحول هؤلاء الشباب حيهم إلى فضاء دفاعي وملجأ، يستندون إليه لترسيخ وجودهم اليومي ضمن حقل علاقات الصداقة، التي تحفظ وتثبت هويتهم الفردية ضد أشكال العنف الرمزي والاجتماعي. يسمح الارتباط بالحي لهؤلاء الشباب بتطوير وعي نفسي يفتخر بالانتماء المجالي، ويرفض الاستبعاد الاجتماعي الذي يتعرضون له. فهم يحولون هذا الانتماء المشترك إلى رابطة حميمية، كما يحولون الوصمة الاجتماعية إلى مورد هوياتي يعطيهم شعورا بالانتماء: "نحن أولاد الأحياء الهامشية، ليس لدينا أي حظ، فالكل ينعتنا بأولاد الكريانات، ولا قيمة لنا بانتمائنا لهذا الحي البائس."

في ذات الوقت، يعبر بعض الشباب عن شعورهم بأن انتماءهم إلى حي الواد الهامشي يمثل لهم وصمة ذاتية ونقصا، حيث يظهر رفضهم لهويتهم المجالية ويكاد يكون إنكار ا لانتمائهم إلى هذا الحي الذي يعتبرونه ملطخا ضمنيا بنظرة سلبية من المجتمع الأوسع. بالمقابل، هناك فئة أخرى من الشباب تظهر فخرا واضحا بانتمائها للحي، كما عبر أحدهم قائلا:"بالنسبة لي، حي الواد هو الموطن الأصلي، هنا ولدت وأنا أشعر بفخر كبير لذلك، ولدي العديد من الأصدقاء هنا ونحن بمثابة إخوة."

يتضح إذن أن الحي الهامشي يتحول، من هذا المنطلق، إلى بديل هام يتجاوز تصنيفات الإقصاء الاجتماعي والمجالي التي يعانيها الشباب فيه. إذ يسعى هؤلاء الشباب، من خلال انتمائهم للحي، إلى استعادة الاعتبار الذاتي، ويصبح الحي فضـ اء لبناء علاقات اجتماعية وروابط إيجابية تمنحهم نوعا من الاستقرار والأمان النفسي الضروري في مواجهة صعوبات الحياة. ورغم التهميش والوصم الاجتماعي، يعيش الشباب الحي كمكان يشكل "الأصل" والمرجعية، حيث تنشأ فيه علاقات عاطفية ووجدانية متشابكة مع المكان، وهو ما يصفه ميشيل مافيوزولي بمفهوم "جماعة التجربة" (Maffesoli l'expérience de communauté) 2024,P19-44, إذ يصبح الحي شاهدًا على مسارات فردية وجماعية تكَون هويات مشتركة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الحالة لا تختلف جذريا عن حالات أخرى مماثلة، فقد لاحظنا من خلال إجراء ست مقابلات تشبعا في هذه المواضيع. إن العلاقة التي تربط الشباب بالحي علاقة متناقضة بين الانتماء والرفض، ويشكل الحي مجالًا للانتماء من خلال ابتكار استراتيجية جماعية تمثل زيفًا مشتركًا (Pseudo Collectif) يتقاسمون من خلاله همومهم، ويصارعون وضعية الفشل الدراسي والوصم الاجتماعي الذي يعانون منه في مجالهم.

6–المجال كفضاء لإعادة بناء العلاقات الاجتماعية

تدفع تجربة الإقصاء والتهميش التي يعاني منها الشباب الهامشي، واستبعادهم من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة للمجتمع، إلى ابتكار أشكال متعددة من الوجود الاجتماعي داخل المجال الحضري الذي ينتمون إليه. هذا المجال يوفر لهم فرصا واسعة لتشكيل ثقافات فرعية وروابط اجتماعية تستند إلى انتماء شعوري متين، وهو ما يعبر عنه ماكس فيبر من خلال مفهوم "الميكرو–مجتمع". في هذه الجماعات، يجد الشباب ملجأ لمواجهة تحديات الواقع الاجتماعي القاسي، خاصة مع تراجع أشكال التضامن التقليدية داخل مجالهم. كما تمنحهم هذه الجماعات شعورا بالاعتراف والانتماء الذي يعوض عن غياب الدعم من مؤسسات الأسرة والجيران.

تشير الشهادات إلى أن الشباب الهامشي يواجهون حالة من العزلة الاجتماعية وتحلل الروابط التي كانت تربطهم بمحيطهم المباشر، كالأسرة والأقارب والجيران، مما يجعل الانتماء إلى جماعة الأقران أمرا ضروريا، ينبع من حاجات فردية ملحة للانتماء وتحقيق الاعتراف الاجتماعي. هذه الجماعات تتجسد بأشكال فرعية متعددة. وتشكل الشوارع وأزقة الحي ومحيط المدارس بالنسبة لهؤلاء الشباب فضاءات "الهروب والعبور" ، إذ يمارسون فيها نوعا من السيطرة على أنفسهم ومجالهم الاجتماعي، كما تعد هذه الأماكن مواقع حيوية للتنشئة الاجتماعية وتحقيق الاحتياجات النفسية والرغبات، فهي توفر لهم شعورا بالاعتراف والتضامن بين أفراد الجماعة.يقول أحد الشباب في هذا السياق: " لا أحب البقاء في المنزل كثيرا لأنني لا أطيق النزاعات الأسرية، وأفضل أن أذهب إلى أصدقائي وأجلس متكئا على حوائط الحي، نراقب المارة أو نقضي الوقت قرب باب وسور المدرسة طوال اليوم."

من خلال هذه الشهادات، يتضح أن اختيار الشباب الجلوس قرب أسوار المدرسة وأزقة الحي ليس خيارا عشوائيا، بل هو تعبير صادق عن حاجتهم الملحة إلى الانتماء الاجتماعي والدعم النفسي بين الأقران. هذه الأماكن ليست مجرد فضاءات مادية، بل هي ميادين للتنشئة الاجتماعية وملاذ آمن يلجأون إليه للتخفيف من الضغوط والإكراهات التي يواجهونها في محيط الأسرة والمدرسة، حيث يشعرون بحرية نسبية وغياب المراقبة. كما يقول أحدهم:"نجلس يوميا وفي كل الظروف في هذه الأماكن، في الدرب وأمام المدرسة، فهي المكان المفضل لدينا لأننا نشعر هناك أننا غير مراقبين."

يمثل نزوع الشباب نحو التكتل في جماعات مع أقرانهم داخل الحي والمدرسة تعويضا عن هشاشة الروابط الاجتماعية التي تربطهم بالمجتمع العام. إن تكوينهم لجماعات منسجمة ومتآلفة يمنحهم مكانة ووزنا داخل فضاء الشارع والأماكن التي يرتادونها، ما يسهم في بناء معنى وقيم تجيب على تساؤلاتهم المتعلقة بأصلهم، وعلاقتهم بالآخرين، ومكانتهم في المجتمع. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف اندماج هؤلاء الشباب في نسيج مجتمعي متماسك، واحتياجهم للأمن الهوياتي، يدفعهم إلى اللجوء إلى أشكال مختلفة من العنف والشغب، أو التشبث بحزم بمجموعة من المظاهر الثقافية والإثنية التي تعبر عن هويتهم وانتمائهم الجماعي، مثل اللباس، وطريقة الكلام، ونبرة الصوت، وحركات الجسد، وغيرها. هذه التعبئة الهوياتية تصبح أداة دفا عية، وسلاحا مقاوما يولد ثقافة جماعاتية (Communautarisme) لدى هؤلاء المهمشين، بهدف إثبات الذات والحصول على الاعتراف الاجتماعي المنشود.

7–حركية الشباب الهامشي في الوسط الحضري

أظهرت نتائج المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين أن الشباب الهامشي يعيشون نوعا من "الحراك المجالي" (mobilité spatiale) ، إذ لا يقتصر تنقلهم على نطاق حيهم فقط، بل يتعداه إلى الفضاءات الحضرية المتاخمة لمدينة الرباط. من خلال تحليل هذه المقابلات، يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين من الحراك المجالي لدى هؤلاء الشباب:

الشكل الأول: الحراك الجماعي للأقران (la mobilité du groupe des pairs)، حيث يتحرك الشباب في مجموعات، وينقلون معهم صورة حيهم إلى قلب المدينة، وهو ما يعبر عن رغبتهم في الحصول على الاعتراف الاجتماعي داخل المجال الحضري، كما وصف ذلك أفنيل سبرين. يتجلى هذا الحراك الجماعي في التنقل المشترك، الذي يؤكد ارتباطهم وهويتهم الجماعية ويمنحهم إحساسا بالتمثيل والوجود في فضاءات أوسع.

الشكل الثاني: الحراك الفردي (la mobilité individuel) ، وهو أكثر حضورا لدى الفتيات، ويعبر عن نوع من التملص والابتعاد عن القيم ونمط الحياة السائد في الحي الهامشي. يمكن تشبيه هذا النوع من الحراك بما يسميه سبرين أفنيل بـ"الحراك السيكولوجي" –mobilité psychologique- (Avenel,2020,P.255-281)حيث لا يقتصر تحرك الإنسان على البعد الفيزيائي فقط، بل يتعداه إلى البعد الوجداني والنفسي. تبين من خلال المقابلات أن الفتيات هن الأكثر اعتمادا على هذا الحراك النفسي، الذي يعكس محاولة اتخاذ مسافة مع المجال وقيمه السائدة، لاعتبارهن أن واقع الحي لا يلبي تطلعاتهن الشخصية.

تدفع الفتيات إلى هذا النوع من الحراك دوافع متعددة، من أبرزها الرغبة في العيش ضمن المجال الحضري والمديني، والاستفادة من الوسائل الترفيهية والثقافية التي توفرها المدينة، وهو ما عبرت عنه إحدى الفتيات خلال المقابلة بوضوح. بوجه عام، ينظر إلى "الخروج من الحي" (la sortie du quartier) على أنه فعل له غايات مقصودة ومخططة، إذ يسعى الشباب من خلال تحركاتهم في المجال الحضري إلى تحقيق امتيازات متعددة، من بينها الترفيه والمتعة، إضافة إلى رغبتهم في إحداث مسافة ثقافية ونفسية تجاه القيم والمعايير السائدة في الحي، والبحث عن أسس جديدة لتشكيل هوياتهم الفردية والجماعية.

الخاتمة

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة، يمكن القول بأن تحليل صيرورات إنتاج الوصم والتمييز السوسيو–مجالي في حي الواد، أحد الأحياء الصفيحية بمدينة سلا المغربية، يبرز بوضوح آليات التهميش الاجتماعي والمكاني التي يتعرض لها سكان هذا الحي، وخصوصاً فئة الشباب. فقد انطلقت الدراسة من منظور سوسيولوجي نقدي، استهدفت من خلاله الكشف عن كيفية تشكيل الفروقات والتمييز المجالي، عبر أدوار متشابكة للفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين الذين يسهمون في تكريس تصورات نمطية سلبية، تسقط على الحي وصمة اجتماعية ومكانية متراكمة.

وقد أظهرت النتائج أن مؤسسة الأمن، التي يفترض بها أن تكون ضامناً للنظام الاجتماعي، تتحول في تصور سكان الحي إلى آلية مراقبة وعنف رمزي تؤدي إلى تعميق الوصمة المرتبطة بالحي، من خلال ربطه بالجنوح والجريمة، وهو ما يعكس آلية إنتاج للوصم المؤسسي. كما برزت وسائل الإعلام كفاعل مركزي في تعزيز هذه الصور النمطية، عبر تسليط

الضوء على الحي كفضاء خطر ومصدر للانحراف، مما يفضي إلى إنتاج خطاب اجتماعي يمارس الإقصاء الرمزي ويغذي إحساس السكان بالدونية والانعزال الاجتماعي.

وفي ظل غياب آليات الاعتراف الرسمي وعدم تفعيل سياسات عمومية شاملة للاندماج الاجتماعي والمكاني، يتعزز الشعور بالإقصاء والتهميش، ما يدفع شباب الحي إلى تبني إستراتيجيات مقاومة متعددة الأشكال، تسعى إلى إعادة تشكيل هويتهم المجالية ونزع الوصمة الاجتماعية. هذه الإستراتيجيات، التي تتنوع بين الانكفاء الدفاعي والإبتكار الثقافي والمقاومة الرمزية، تعكس قدرة الفاعلين المحليين على إنتاج أشكال جديدة من الانتماء الاجتماعي داخل فضاء الهامش.

إن هذه الدراسة تؤكد أن التمييز السوسيو–مجالي ليس مجرد نتيجة لخصائص مادية أو اقتصادية، بل هو نتاج لسياقات اجتماعية وسياسية وثقافية تتداخل فيها عوامل الهيمنة والوصم والتهميش، مما يستوجب إعادة النظر في السياسات الحضرية والاجتماعية عبر تبني مقاربات شمولية تدمج سكان الأحياء الهامشية في النسيج المجتمعي العام، مع العمل على تغيير الخطاب الإعلامي والمؤسساتي القائم، لتعزيز العدالة المجالية وتقليص الفوارق الاجتماعية.

تفتح هذه الدراسة آفاقًا بحثية مهمة في ميدان التحليل السوسيولوجي للوصم المجالي في الأحياء الصفيحية، ومن أبرز هذه الآفاق: توسيع نطاق البحث ليشمل أحياء صفيحية أخرى في مدن مغربية مختلفة، من أجل فهم الفوارق والخصوصيات المحلية. كما تبرز الحاجة إلى دراسة تأثير السياسات العمومية بشكل معمق، خاصة سياسات مكافحة السكن غير اللائق، وكيفية مساهمتها في إعادة إنتاج أو مقاومة الوصم. كذلك، يمكن توجيه البحوث المستقبلية إلى استكشاف إستراتيجيات المقاومة الجديدة التي يطورها الشباب في مواجهة العزلة الاجتماعية، بما في ذلك دور التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي. كما يتعين التركيز على دراسة التداخلات بين الوصم المجالي والتمييز القائم على الجنس أو الطبقة الاجتماعية لتعميق الفهم التحليلي لهذه الظاهرة المركبة.

المصادر والمراجع

1) المراجع العربية

بوخريص فوزي، (2022). شباب الأحياء الشعبية العاطل عن العمل وإستراتيجيات التعايش والمقاومة في ليبيا و تونس والمغرب، حي سلا القديمة_ المغرب، إنرتناشونال آلرت.

بوزيان بوشنفاتي، (1980–1981). البناء الاجتماعي في مدن الصفيح بالمغرب: مونوغرافيا حي الحميديين ببرج مولاي عمر مكناس جامعة محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس.

بوشنقاتي، زيان، وآخرون. (2018). العزلة الرمزية والتمييز في سوق العمل بالمغرب: دراسة ميدانية في الأحياء الصفيحية، مجلة دراسات التنمية، المجلد 14، عدد 2.

رشيق عبد الرحمان، (2019). الإيكولوجيا العمرانية وعلاقات الجوار والهاجس الأمني: مدينة الدار البيضاء نموذجاً. السفير العربي.

المالكي، عبد الرحمن ، (2016). السوسيولوجيا الكولونيالية أمام ظاهرة الهجرة القروية في المغربس. عمران ، عدد4 .

المالكي، عبد الرحمن، (2015). الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب. ظهر المهراز، فاس: منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية االجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

المالكي،عبد الرحمن، (2017). مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق).

مُحَمَّد السليمي، (2015). الوصمة المجالية والأحياء الهامشية في المغرب: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية المغربية، المجلد 22، عدد 3.

يسني ياسين، (2020). شباب الأحياء الصفيحية في المغرب: التمييز والوصم وإستراتيجيات المقاومة؛ دراسة حالة دوار الصهد في مدينة تمارة، عمران، عدد 34 .

2) المراجع الأجنبية

Jean-François Troin, L'urbanisation du Maroc: entre héritage traditionnel et mutations contemporaines (Rabat: Éditions Okad, 2003)

Loïc Wacquant, Parias urbains: Ghetto – Banlieues – État (Paris: La Découverte, 2006).

Luc Boltanski et Laurent Thévenot, De la justification: Les Économies de la grandeur, NRF essais (Paris: Gallimard, 1991).

Didier Lapeyronnie, Ghetto urbain: Ségrégation, violence, pauvreté en France aujourd'hui, avec Laurent Courto (Paris: R. Laffont, 2008).

Blumer, H. et Riot, L., "Les problèmes sociaux comme comportements collectifs", Politix, vol. 67, no 3 (2004), p. 185–199.

Jacques Berque, Médina, ville neuve et bidonvilles, in Maghreb: Histoire et société (Alger: SNED / Éditions Duculot, 1974)

Bourqia, Rachid. Les quartiers marginaux au Maroc: genèse et dynamique. (1993).

Robert Montagne ,dir. , Naissance du prolétariat marocain: Enquête collective, 1948-1950, Cahiers de l'Afrique et l'Asie, 3 (Paris: J. Peyronnet, 1952).

Elliott, James R., Police Use of Force: Official Reports, Citizen Complaints and Legal Consequences (Boca Raton: CRC Press, 2009).

Schutz, A., "Common-Sense and Scientific Interpretation of Human Action", in M. Natanson (ed.), Collected Papers I: The Problem of Social Reality (The Hague: Martinus Nijhoff, 1962).

Wacquant, Loïc, "Territorial Stigmatization in the Age of Advanced Marginality", Thesis Eleven, vol. 91, no. 1 (2007).

Wacquant, Loïc. Urban outcasts: A comparative sociology of advanced marginality. Polity, 2008.

Erard, L.-O., "Pierre Bourdieu, Science de la science et réflexivité, Paris : Raisons d'agir, 2001, 237 p.", A Contrario, vol. 1, no. 1 (2003).

Becker, Howard S., Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance (New York: Free Press, 1963).

Goffman, Erving, The Presentation of Self in Everyday Life (Garden City, NY: Doubleday, 1959).

Scott, James C., Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance. (New Haven: Yale University Press, 1985).

Goffman Erving, Stigmate: Les usages sociaux des handicaps, traduit de l'anglais par Alain Kihm, collection: Le sens commun(Paris : Éditions de Minuit), [1963] 1975).

Wilson, William Julius, The Truly Disadvantaged: The Inner City, the Underclass, and Public Policy (Chicago: University of Chicago Press, 1987).

Michel Maffesoli, « L'expérience vécue de la communauté ,dans Moisés de Lemos Martins (dir.), Les nœuds et les liens de la société contemporaine chez Michel Maffesoli: pensée, vent et souffle, Sociétés, n°165, 2024.

Avenel Spryn, "La mobilité psychologique: Processus d'évasion et distance aux normes sociales dans les quartiers périphériques". Revue Française de Sociologie, vol. 61, n°2, 2020.

Romanization of references:

Būkharīṣ Fawzī, (2022). Shabāb al-aḥyā' al-shaʻbīyah al-ʻāṭil ʻan al-ʻamal wa-istirātījīyāt al-taʻāyush wa-al-muqāwamah fī Lībiyā wa Tūnis wa-al-Maghrib, Ḥayy Salā al-qadīmah _ al-Maghrib, inrtnāshwnāl ālrt.

Būziyān bwshnfāty, (1980-1981). al-binā' al-ijtimāʻī fī Mudun al-ṣafīḥ bi-al-Maghrib : mūnūghrāfiyā Ḥayy alḥmydyyn bi-Burj Mawlāy ʻUmar Miknās Jāmiʻat Muḥammad ibn ʻAbd Allāh, Kullīyat al-Ādāb wa-al-ʻUlūm al-Insānīyah Ẓahr al-Mihrāz, Fās.

Bwshnqāty, Zayyān, wa-ākharūn. (2018). al-ʻuzlah al-ramzīyah wa-al-tamyīz fī Sūq al-ʻamal bi-al-Maghrib : dirāsah maydānīyah fī al-aḥyā' alṣfyḥyh, Majallat Dirāsāt al-tanmiyah, al-mujallad 14, ʻadad 2.

Rashīq ʻAbd al-Raḥmān, (2019). al'ykwlwjyā al-ʻumrānīyah wa-ʻalāqāt al-jiwār wālhājs al-amnī : Madīnat al-Dār al-Bayḍā' namūdhajan. al-Safīr al-ʻArabī.

AL-Mālikī, ʻAbd al-Raḥmān, (2016). al-sūsiyūlūjiyā al-kūlūniyālīyah amāma Ẓāhirat al-Hijrah al-qarawīyah fī almghrbs. ʻUmrān, ʻdd4.

AL-Mālikī, ʻAbd al-Raḥmān, (2015). al-Thaqāfah wa-al-majāl, dirāsah fī Sūsiyūlūjiyā al-taḥaḍḍur wa-al-hijrah fī al-Maghrib. Ẓahr al-Mihrāz, Fās : Manshūrāt Mukhtabar Sūsiyūlūjiyā al-tanmiyah al-Ijtimāʻīyah, Kullīyat al-Ādāb wa-al-ʻUlūm al-Insānīyah.

Ysny Yāsīn, (2020). Shabāb al-aḥyā' alṣfyḥyh fī al-Maghrib : al-Tamyīz wālwṣm wa-istirātījīyāt al-muqāwamah ; dirāsah ḥālat dawwār alṣhd fī Madīnat Timārah, ʻUmrān, ʻadad 34.

Ysny Yāsīn, (2020). Shabāb al-aḥyā' alṣfyḥyh fī al-Maghrib : al-Tamyīz wālwṣm wa-istirātījīyāt al-muqāwamah ; dirāsah ḥālat dawwār alṣhd fī Madīnat Timārah, ʻUmrān, ʻadad 34.

al-Mālikī, ʻAbd al-Raḥmān, (2017). Madrasat Shīkāghū wa-nash'at Sūsiyūlūjiyā al-taḥaḍḍur wa-al-hijrah, (al-Dār al-Bayḍā' : Afrīqiyā al-Sharq).

Muḥammad al-Sulaymī, (2015). alwṣmh al-majālīyah wa-al-aḥyā' al-hāmishīyah fī al-Maghrib : dirāsah taḥlīlīyah, Majallat al-ʻUlūm al-ijtimāʻīyah al-Maghribīyah, al-mujallad 22, ʻadad 3.